A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/48/935
6 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

خطة للتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
تصدير		١ - ٢	٣
أولا -	مقدمة: خطة للتنمية، لماذا؟	٣ - ١٥	٤
ثانيا -	أبعاد التنمية	١٦ - ١٣٨	٥
	ألف- السلام كأساس للتنمية	١٦ - ٤٠	٥
	باء - الاقتصاد كمحرك للتقدم	٤١ - ٦٧	١٠
	جيم- البنية كأساس لاستدامة التنمية	٦٨ - ٩٣	١٥
	دال - العدالة كدعامة للمجتمع	٩٤ - ١١٧	١٩
	هاء- الديمقراطية كأسلوب حكم جيد	١١٨ - ١٣٨	٢٤
ثالثا -	الأمم المتحدة في مجال التنمية	١٣٩ - ٢٣٠	٢٩
	ألف- التعرف على العناصر الفاعلة	١٣٩ - ١٥١	٢٩
	باء - المعلومات والوعي وتوافق الآراء	١٥٢ - ١٧١	٣٢
	جيم- القواعد والمعايير والمعاهدات	١٧٢ - ١٩٢	٣٦

230594

200594 200594 94-20920

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	دال - العمليات والالتزام والتغيير	١٩٣ - ٢٠٩	٤١
	هاء - تحديد الأولويات والتنسيق	٢١٠ - ٢٣٠	٤٤
رابعا -	خاتمة: أمل التنمية	٢٣١ - ٢٤٥	٤٨
	المرفقات		
الأول -	النفقات المقدرة للأمم المتحدة موزعة حسب المنظمات والقطاعات للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، جميع مصادر الأموال		٥٢
الثاني -	نفقات الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ١٩٩٢		٥٤
الثالث -	الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الإنسان		٥٥

تصدير

١ - طلبت إلي الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أن أقدم إليها، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا بشأن "خطة للتنمية". وفي محاولة لتجميع أكبر قدر من الأفكار ووجهات النظر حول موضوع التنمية، طلبت إلى الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها موافاتي بآرائها، كما شجعت تقديم الأفكار في هذا الموضوع من المصادر العامة والخاصة على نطاق العالم. وقد تمت الاستفادة من الإسهامات التي وردت خلال هذه العملية في إعداد هذا التقرير.

٢ - ووفقا لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، سأقدم استنتاجاتي وتوصياتي بشأن 'خطة للتنمية' في دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، آخذا في الحسبان المناقشات التي دارت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤ وكذلك الآراء المعرب عنها أثناء المناقشات التي سوف يرعاها رئيس الجمعية العامة.

أولا - مقدمة: خطة للتنمية، لماذا؟

٣ - التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان. وهي صمام الأمان للسلام.

٤ - وانطلاقا من هذين المبدأين، واتساقا مع ما أشعر به شخصيا من التزام قوي إزاء أهمية التنمية والاحتياجات المسلم بها للأمم المتحدة في هذه المرحلة من التاريخ، خرجت فكرة "خطة للتنمية" إلى الوجود.

٥ - إن مفهوم التنمية، وعشرات السنين التي بذلت فيها الجهود للحد من الفقر والأمية والمرض ومعدلات الوفاة، إنما هي إنجازات عظيمة لهذا القرن. ولكن التنمية كقضية مشتركة تواجه خطر التراجع عن مكان الصدارة الذي تمثله في قائمة اهتماماتنا. فالتنافس على النفوذ أثناء الحرب الباردة حفز على الاهتمام بالتنمية، وإن لم يكن ذلك دائما بدافع الإيثار. ولكن البلدان التي كانت تسعى إلى تحقيق التنمية استطاعت الاستفادة من ذلك الاهتمام. أما اليوم فقد انتهى التنافس على تحقيق التنمية في أشد الدول فقرا. وأصبح كثيرون من المانحين يضيقون بهذه المهمة، بينما ألمّ اليأس بكثير من الفقراء . إن التنمية تواجه أزمة.

٦ - إن الدول الأشد فقرا تزداد تخلفا، والدول التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تواجه صعوبات هائلة. كما أن الدول التي حققت الازدهار تجد نجاحها مقرونا بمجموعة جديدة من المشاكل الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية، مما جعل كثيرا منها تتردد حتى في مواصلة سياساتها في المساعدة على المستويات السابقة.

٧ - وتستدعي الحالة الراهنة تفهما فكريا أوسع والتزاما أخلاقيا أعمق وتدابير أكثر فعالية في مجال تحديد السياسات، وإلا تقوض التقدم الكبير الذي أحرز في نصف قرن، وعاشت شعوب العالم قاطبة في كوكب متدهور فاقدة للقدرة بصورة متزايدة على تكييف مصيرها بشكل متجانس.

٨ - وقد قدّم الكثير من الاقتراحات المحددة والمقترحات التفصيلية للتنمية، وهي جديرة بالدراسة الجادة. وأصدرت منظومة الأمم المتحدة فيضا من الدراسات والتقارير عن مختلف جوانب التنمية، تعتبر مصدرا بالغ القيمة.

٩ - واستنادا إلى هذه الجهود، يسعى هذا التقرير إلى إحياء رؤية التنمية وتشجيع المناقشة المكثفة لكافة جوانبها.

١٠ - إن ميثاق الأمم المتحدة يجعل من الممكن تطوير فكرة التنمية الأساسية بشكل أكثر نضجا، إلا انه أوكلت إلينا، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، مهمة محاولة تحقيق مفهوم التنمية.

١١ - فهناك مخاوف من أن الأمم المتحدة تركز على حفظ السلام أكثر من تركيزها على قضايا التنمية. وهذه المخاوف لا تؤيدها الميزانيات العادية ولا عدد الموظفين العاملين في كل من هـ الي السلام والتنمية. ولكن، مع تزايد طلب الأموال لأغراض حفظ السلام، تجد بعض الدول الأعضاء من الصعب عليها زيادة مساهماتها في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. إلا أنه بدون التنمية لن تكون هناك احتمالات لإقرار سلام دائم.

١٢ - وفي حين تتحمل الحكومات الوطنية المسئولية الرئيسية عن التنمية، أوكلت للأمم المتحدة ولايات هامة للمساعدة في هذه المهمة. وتمتد مشاركة الأمم المتحدة في التنمية عبر أربعة عقود إنمائية وتشمل المشاكل العالمية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتقوم الأمم المتحدة بالعمل في كل مجالات التنمية وعلى كل مستوى من مستوياتها.

١٣ - ومن هنا فإن "خطة للتنمية" تستند إلى خبرة الأمم المتحدة الفريدة. فالفصل الأول يبين الأبعاد الخمسة الرئيسية والمتداخلة للتنمية. ويشير الفصل الثاني إلى تعددية العناصر الفاعلة في التنمية وإلى العملية التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة المساعدة في ربط هذه العناصر الفاعلة بمختلف أبعاد التنمية. ويبين المرفق الأول لهذا التقرير نطاق مشاركة الأمم المتحدة في التنمية. وفي طرحي لمشاركة الأمم المتحدة في التنمية اكتفيت بالتعرض إلى أنشطة الأمم المتحدة ذاتها بما فيها صناديقها وبرامجها. أما عمل الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة الدولية، على أهميته، فليس هو محور التركيز في هذه الوثيقة.

١٤ - وفي ضوء الرؤية الجديدة للتنمية التي لاتزال في مرحلة التبلور، لا يوجد قطعا أي بديل للأمم المتحدة في مجال التنمية. فالأمم المتحدة محفل يسمع فيه صوت جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بنفس الوضوح، ويمكن فيه للعناصر الفاعلة من غير الدول أن تبدي آراءها أمام أكبر جمهور ممكن. ولا تزال هناك فرصة للمضي معا إلى الأمام، لكن هناك ضرورة لمزيد من الاستعجال. فمع مرور كل يوم من التأخير يزداد العمل كلفة وصعوبة.

١٥ - وما دامت هناك حرب، فلن تنعم أي دولة بالسلام. وما دامت هناك حاجة، فلا يمكن لأي شعب أن يحقق تنمية دائمة.

ثانيا - أبعاد التنمية

ألف - السلام كأساس للتنمية

١٦ - تفترض النهج التقليدية للتنمية مسبقا أنها تتحقق في ظل ظروف من السلم. ولكن نادرا ما يكون ذلك هو الحال. فغياب السلام واقع سائد في أجزاء كثيرة من العالم. ولا بد لمعظم الشعوب من أن تكافح

لتحقيق التنمية في ظل صراع ماض أو حاضر أو يتهددها في المستقبل. ويحمل الكثير من هذه الشعوب عبء دمار قريب العهد وصراع عرقي مستمر. ولا يمكن لأي شعب أن يتفادى واقع الحال في عالم يستمر فيه انتشار الأسلحة والحروب الإقليمية وإمكانية العودة إلى مناطق نفوذ عدائية. وينبغي أن يضاف إلى تقسيم الدول إلى فئات بحسب مستوى التنمية تقسيمها إلى فئات كدول في صراع. ولأن الأمم المتحدة تقود مجهودات المعونة الإنسانية ومساعدة اللاجئين وعمليات السلام المختلفة، فهي معنية بشكل أساسي لا مناص منه بالسلام كبعد أساسي للتنمية.

١٧ - ولا يمكن للتنمية أن تتقدم بسهولة في المجتمعات التي تكون فيها الشواغل العسكرية في مركز الصدارة أو تكاد. فالمجتمعات التي تخصص جزءا كبيرا من جهدها الاقتصادي للإنتاج العسكري تقلل بالضرورة من فرص شعوبها في التنمية. وغياب السلام يدفع المجتمعات غالبا إلى تخصيص نسبة من ميزانيتها للإنفاق العسكري أعلى مما تخصصه لاحتياجات التنمية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان. فالاستعداد للحرب يستهلك موارد ضخمة للغاية ويعوق تنمية المؤسسات الاجتماعية.

١٨ - ويساهم غياب التنمية في التوتر الدولي وفي الإحساس بالحاجة إلى القوة العسكرية، وهذا بدوره يزيد من حدة التوتر. والمجتمعات التي تقع في هذه الدوامة تجد من الصعب دائما تفادي الانزلاق إلى مواجهة أو صراع أو حرب شاملة.

١٩ - وإذا كانت الخدمة العسكرية في بعض الدول هي أهم السبل التي يعول عليها للحصول على التعليم وعلى المهارات الضرورية للعمل في الحياة المدنية، فإن هناك حالات يمكن فيها للإنتاج الحربي نشر تقنيات متقدمة تستخدم في نهاية المطاف للأغراض المدنية. إلا ان الميزانيات الوطنية التي تركز مباشرة على التنمية تخدم قضية السلام وأمن الإنسانية بشكل أفضل.

٢٠ - إن حالات الصراع تتطلب استراتيجية للتنمية تختلف عن تلك التي توجد في ظروف السلم. فخصائص التنمية تختلف تبعا لطبيعة الحالة. فالتنمية في إطار حرب دولية لا تواجه نفس المشاكل التي تواجهها التنمية في ظل حرب عصابات، أو عندما تكون المؤسسات الحكومية تحت السيطرة العسكرية.

٢١ - ورغم أن الأنشطة الإنمائية تعطي أفضل نتائجها في ظروف السلم، فإنه ينبغي لهذه الأنشطة أن تبدأ قبل انتهاء القتال. ولا ينبغي النظر إلى الإغاثة الطارئة والتنمية كبديلين، إذ تمثل إحداهما نقطة انطلاق وأساسا للأخرى. ويجب تلبية متطلبات الإغاثة بشكل يوفر، منذ البداية، أساسا لتنمية دائمة. ومخيمات اللاجئين والمشردين يجب أن تكون أكثر من مجرد مكان لتجمع الضحايا. فحملات التطعيم ومحو الأمية وإيلاء اهتمام خاص لحالة النساء هي أمور هامة في مثل هذه الأوقات. وهذه كلها يمكن أن تضع الأساس لتنمية المجتمع المحلي حتى في الوقت الذي يجري فيه تقديم الإغاثة الطارئة. ولا يجوز التريث في اتخاذ الخطوات المتعلقة ببناء القدرات انتظارا لانتهاء القتال بشكل رسمي، بل يجب أن يبدأ القيام

بها جنبا إلى جنب مع الخدمات العاجلة وقت الحرب. إن الصراع، على فظاعته، قد يوفر فرصا للقيام بإصلاح رئيسي بل ولتعزيز هذا الإصلاح. ويمكن للمثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتدابير الرامية إلى تحقيق العدل الاجتماعي أن تبدأ في التشكل في هذه المرحلة.

٢٢ - إن بناء السلام يعني العمل على تحديد ودعم الهياكل التي تؤدي إلى تقوية وتعزيز السلام لتجنب الانزلاق في الصراع مرة أخرى. وكما أن الدبلوماسية الوقائية تهدف إلى منع وقوع الصراع، يبدأ بناء السلام في أثناء الصراع لمنع تكراره. والعمل التعاوني الدؤوب على حل المشاكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية هو وحده القادر على تحقيق السلام على أساس صلب ودائم. وإذا لم يكن هناك تعمير وتنمية في أعقاب الصراع، فلن يكون ثمة أمل يذكر في بقاء السلام.

٢٣ - إن بناء السلام أمر يهم الدول في كل مراحل التنمية. وبالنسبة للدول التي تخرج من أتون الصراع، يوفر بناء السلام الفرصة لإنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية وقضائية جديدة يمكن أن تعطي دفعة قوية للتنمية. ويمكن القيام بإصلاح زراعي واتخاذ تدابير أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية. كذلك يمكن للدول التي تمر بمرحلة انتقالية أن تستعمل تدابير بناء السلام كفرصة لوضع أنظمتها الوطنية على طريق التنمية المستدامة. أما الدول الأكثر غنى وقوة فيجب أن تعجل بعملية التسريح الجزئي للجيش وتحويل الصناعات الدفاعية إلى صناعات مدنية. والقرارات التي تتخذ في هذه المرحلة يمكن أن يكون لها أثر كبير للغاية على مسار مجتمعاتها والمجتمع الدولي لأجيال قادمة.

٢٤ - إن أكثر المهام إلحاحا بالنسبة لبناء السلام هي تخفيف آثار الحرب على السكان. وتتمثل أولى مهام بناء السلام في توفير المعونة الغذائية ودعم نظم الصحة والمرافق الصحية وإزالة الألغام والدعم الميداني للمؤسسات الرئيسية في المواقع المختلفة.

٢٥ - وفي هذه المرحلة، فإنه من الأهمية بمكان أن تتم الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الماسة بطرق تعزز أهداف التنمية الطويلة الأجل ولا تضر بها. وفي نفس الوقت الذي يوفر فيه الغذاء، يجب التركيز على استعادة القدرة على الانتاج الغذائي. وفي الوقت الذي يتم فيه توفير إمدادات الإغاثة، ينبغي الاهتمام ببناء الطرق وترميم وتحسين المنشآت في الموانئ وتحقيق مخزون إقليمي ومراكز للتوزيع.

٢٦ - إن إزالة الألغام عمل فريد في مرحلة ما بعد الصراع. وقد بدأ العالم يعي حقيقة أن انتشار الألغام الأرضية يشكل عقبة رئيسية على طريق التنمية ومن ثم يجب وضع حد له. فالألغام تمنع استعمال مساحات كبيرة من الأرض لأنها تبقى مدفونة لفترة طويلة بعد انتهاء أعمال القتال - تقتل وتصيب الأفراد بعاهات خطيرة بلا تمييز - وتلقي، في الوقت نفسه، عبئا هائلا على كاهل الأسر وعلى الهياكل الأساسية الصحية في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وفي حالات كثيرة، تعتبر إزالة الألغام والذخائر الحربية التي لم تنفجر شرطا ضروريا لجميع أنشطة بناء السلام الأخرى في مرحلة ما بعد الصراع. والتقنيات المطبقة في الظروف السائدة في معظم الدول بطيئة وتحتاج إلى جهد كبير. وتستمر عملية إزالة الألغام أعواما

طويلة، ولذلك يجب أن يكون مديروها والقائمون بها من مواطني الدول المعنية. ومن الضروري إنشاء القدرة على الاضطلاع بعملية إزالة الألغام ورصدها وتقييمها ووضع معايير وطنية وفقا للمعايير الدولية.

٢٧ - إن إعادة الادماج للمحاربين في الحياة المدنية أمر صعب ولكنه ذو أهمية بالغة للاستقرار في فترة ما بعد الصراع. ففي صراعات كثيرة يجند الجنود وهم في سن صغيرة للغاية. ونتيجة لذلك تضعف كثيرا قدرة المحاربين السابقين على العودة إلى المجتمع وكسب العيش في فترة السلم، مما يؤثر سلبا على إمكانات المجتمع في مجال التنمية.

٢٨ - وإعادة إدماج المحاربين في الحياة المدنية بصورة فعالة أمر هام لاستدامة السلام. ومن الضروري جدا توفير برامج ائتمانات ومشاريع صغيرة إذا أريد للمحاربين السابقين أن يحصلوا على عمل منتج. ويعتبر التعليم الأساسي للتأهيل للعودة إلى المجتمع المدني وبرامج التدريب المهني الخاصة وكذلك التدريب أثناء أداء العمل وتعليم التقنيات الزراعية والمهارات الإدارية من الأمور الأساسية لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ويمكن لبعض المهارات التقنية التي اكتسبها الجنود أن تكون إلى حد ما مهمة للتعمير الوطني.

٢٩ - وبما أن الصراع يؤثر، في العادة، تأثيرا سلبيا كبيرا على آليات الحكم، فإنه ينبغي أن تولي جهود ما بعد الصراع اهتماما خاصا لإصلاح هذه الآليات. وقد يلزم تعزيز المؤسسات الرئيسية للمجتمع المدني ، فالنظم القضائية - على سبيل المثال - قد تحتاج إلى دعم أو حتى إلى إنشائها من جديد. وهذا يعني تقديم المساعدة لمجموعة متنوعة من الأنشطة الحكومية، كإقامة نظام عادل يولد إيرادات للقطاع العام، وأساس تشريعي لحماية حقوق الإنسان، وقواعد لتشغيل المشاريع الخاصة.

٣٠ - إن استئصال شأفة الصراع يتعدى المتطلبات الآنية لفترة ما بعد الصراع وإصلاح المجتمعات التي مزقتها الحرب، إذ لا بد من مجابهة الأوضاع التي أدت إلى الصراع. وكما أن أسباب الصراع متنوعة كذلك لا بد من تنوع وسائل التصدي لها. وبناء السلام يعني إنشاء ثقافة سلام. فالإصلاح الزراعي ومشاريع اقتسام المياه، وإنشاء مناطق للمشاريع الاقتصادية المشتركة، ومشاريع السياحة المشتركة، والتبادل الثقافي يمكن أن تحدث فرقا هائلا. كما أن استعادة وتحقيق نمو العمالة سيكون حافزا قويا للشباب على هجر مهنة الحرب.

٣١ - ويمثل تخفيض الإنفاق العسكري حلقة أساسية في سلسلة الوصل بين التنمية والسلام. ومع أن الإنفاق العسكري على نطاق العالم لا يزال يستهلك قدرا هائلا من الموارد والقدرات الإنتاجية، فقد تحقق بعض التقدم في السنوات الأخيرة. وعلى نطاق العالم، فقد تم في السنوات من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢، الحصول على عائد تراكمي للسلام بلغ ٥٠٠ بليون دولار - منها ٤٢٥ بليونا من الدولارات في الدول الصناعية والدول

التي تمر بمرحلة انتقالية، و ٧٥ بليونا من الدولارات في الدول النامية. ويبدو أنه لم يوجه إلى التنمية سوى نسبة ضئيلة من هذا العائد.

٣٢ - وفي حين ظهر انخفاض كبير في أرقام صادرات الأسلحة بالقيمة الحقيقية، في السنوات الأولى من هذا العقد، لا تزال هناك مخاوف كبيرة، فمخزون الأسلحة التقليدية المستوردة من الدول التي تخفض منشآتها العسكرية سرعان ما تجد طريقها إلى دول ثالثة. فالأسلحة غير المتطورة نسبيا، مثل مدافع الهاون والمدافع الرشاشة وقاذفات الصواريخ، حتى في أيدي أشخاص لم يحصلوا إلا على تدريب عسكري أولي، تسببت في قدر هائل من الفتك والدمار. ومن المفارقات أن الذين يعبرون عن قلقهم العظيم حول المخزون المتزايد من الأسلحة في العالم بأسره هم أنفسهم مصدر هذه الظاهرة. إن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مسئولون عن ٨٦ في المائة من إمدادات الأسلحة التي تتدفق إلى دول العالم الآن.

٣٣ - وغالبا ما تشترى الواردات من الأسلحة على حساب السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية. ويوفر تخفيض النفقات العسكرية المزيد من الأرصدة لتمويل التنمية وتلبية مطالب المستهلكين وسد الاحتياجات الأساسية للرفاه الاجتماعي. وقد يدعم التخفيض في النفقات العسكرية إصلاح الميزانية ويعزز استقرار الاقتصاد الكلي. ويمكن أن يعاد توجيه الجهود الوطنية بعيدا عن الأولويات العسكرية وفي اتجاه أهداف سلمية وانتاجية بشكل مطرد، كما يمكن خفض حالات التوتر والتنافس في العالم. وبالتأكيد فإن لكل ذلك أثر عميق على التنمية.

٣٤ - إن القوات المسلحة تجتذب البعض ممن هم من أكثر أفراد المجتمع تمتعا بالمواهب، ممن تزيد تكلفة تدريبهم على المتوسط الاجتماعي وتوجه طاقاتهم لتشغيل معدات حربية في تطور متزايد. فإنتاج الأسلحة يستغل مهارات وقدرات صناعية يمكن استثمارها لأغراض أخرى.

٣٥ - لقد انهارت مشتريات منظومات الأسلحة الجديدة لدى كثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، ويذهب الجزء الأكبر من الإنفاق العسكري الآن إلى تكاليف الأفراد، بما فيها المعاشات التقاعدية. وهناك مجتمعات محلية، كانت تعتمد بأكملها على الصناعات الدفاعية، أصبحت الآن مهددة، ما لم تتكيف مع المقتضيات المتغيرة. والخوف من الزيادات في معدلات البطالة قد أدى إلى الإبطاء في خفض حجم القوات المسلحة، بينما تحول عمليات الدعم الهائلة دون إفلاس الصناعات العسكرية حاليا وذلك بالقطع على حساب الأهداف العامة للاقتصاد الكلي.

٣٦ - وقد أحدث الحد من النفقات العسكرية في الدول الصناعية القائمة على اقتصاد السوق أيضا ضغوطا مؤلمة وإن تكن أقل حدة من تلك التي تواجهها الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد تأثرت أماكن وشركات بعينها بشكل حاد فآلية السوق سهلت امتصاص الموارد في قطاعات أخرى من الاقتصاد. ومع ذلك كان من الصعب على العمال في كثير من الأحيان أن يجدوا فرصا بديلة للعمل، كما أن نشاط إعادة التدريب ما زال غير منتظما.

٣٧ - ومع ذلك فإن هذه المشاكل لا ينبغي أن تمنع الدول من تشجيع تحويل مؤسساتها العسكرية إلى مؤسسات أصغر. فتخفيض الإنفاق العسكري لا يؤدي فقط إلى تحرير النفقات العامة لتنفق في الأغراض الاجتماعية، بل يسمح أيضا بتدفق الائتمانات اللازمة للاستثمارات الاقتصادية. وعلى الأجل الطويل ستثبت هذه التحولات جدواها حتى ولو كانت أليمة على المدى القصير.

٣٨ - وبينما كان المأمول أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى تخفيض هائل في الإنفاق العسكري، إلا أنه كان من الصعب تحقيق تقدم في هذا المجال في جو يتسم بتزايد النزاع العرقي وفقدان الأمن الاقتصادي. فالإحساس بالارتياح الذي نتج عن انتهاء سباق التسلح بين القطبين حل محله إحساس بالذعر من إمكانية تكديس الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في عدد من المناطق الإقليمية. وقد استمر الإنفاق العسكري في الازدياد في عدد من الدول، وبخاصة في الشرق الأوسط وآسيا، لأسباب كثيرة: الخوف من المواجهة حول الموارد المشتركة، وعدم الاستقرار الداخلي، والخوف من الجيران المسلحين تسليحا ثقيلا. وفي بعض الحالات، أدى تقلص إمكانية تدخل قوى عظمى إلى زيادة احتمال تفجر الأزمات الإقليمية. ولا بد أيضا أن نأخذ في الاعتبار جوانب الربح في تجارة الأسلحة. وفي هذا السياق، أؤيد النداءات لفرض حظر عالمي على إنتاج ونقل الألغام الأرضية ومكوناتها.

٣٩ - إن الرقابة على التسلح ونزع السلاح تقلل من خطر الدمار والتدهور الاقتصادي والتوترات التي تؤدي إلى الحرب. فالعالم الذي ينخفض فيه الإنفاق العسكري وتقل فيه المنشآت العسكرية ويتضاءل فيه حجم المخزون من الأسلحة، ويقل فيه تدمير البيئة بواسطة الأنشطة المرتبطة بالعمل العسكري ليس عالما مرغوبا في حد ذاته فقط ولكنه يبشر بخير كثير للتنمية أيضا.

٤٠ - واليوم فإنه حتى الصراعات النائية قد تثير مخاوف تتعلق بالأمن والتنمية أبعد من حدود الدولة المعنية بكثير. وهذا الوعي الجديد يعطي معنى أوسع للسلام والأمن الدوليين ويتطلب تدابير تدفع عجلة التنمية إلى الأمام حتى في أثناء الصراع ويثبت أن التنمية، عندما تطبق بنجاح، تكون وسيلة أخرى لتعريف السلام.

باء - الاقتصاد كمحرك للتقدم

٤١ - إن النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل. وبدون النمو الاقتصادي لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشية أو الاستهلاك الحكومي، في تكوين رأس المال الخاص أو العام، وفي مستويات الصحة والرفاهية والأمن. وأيا كانت العمليات الاجتماعية التي تجري بها اختيارات التوزيع، فإن القدرة على عمل هذه الاختيارات تكون محدودة بشدة في المجتمعات الفقيرة، بينما يعززها النمو الاقتصادي. وسيكون للتقدم في الجوانب الأخرى للتنمية التي ترد مناقشتها في هذا التقرير، السلام والبيئة والمجتمع والديمقراطية، أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

٤٢ - وزيادة معدل النمو الاقتصادي شرط لتوسيع قاعدة الموارد، وهي بالتالي شرط للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي. وبالرغم من أن النمو الاقتصادي لا يكفل توزيع المنافع بشكل منصف أو حماية البيئة المادية، فإنه بغير النمو الاقتصادي لن توجد الموارد المادية اللازمة لمعالجة التدهور البيئي. كما أنه لن يتسنى الاضطلاع بالبرامج الاجتماعية بشكل فعال في الأجل الطويل. وميزة النمو الاقتصادي أنه يوسع مجال الخيار أمام الإنسان.

٤٣ - غير أنه لا يكفي أن ننشد النمو الاقتصادي في حد ذاته. فمن المهم أن يكون النمو متواصلا ومستداما. وينبغي للنمو أن يعمل على توفير العمالة الكاملة وتخفيف حدة الفقر، وأن يهدف إلى تحسين نماذج توزيع الدخل عن طريق زيادة تساوي الفرص.

٤٤ - وإذا استمر الفقر أو زاد، وكان هناك إهمال لأوضاع الأفراد، فإن الضغوط السياسية والاجتماعية ستهدد الاستقرار بمرور الزمن. ويتطلب خفض الفقر تنمية يكون فيها الحصول على منافع التقدم الاقتصادي متاحا على أوسع نطاق ممكن وليس مركزا بشكل مفرط في مناطق معينة او قطاعات أو فئات معينة من السكان.

٤٥ - إن تحسين التعليم والصحة والمأوى مع تحقيق الزيادة في فرص العمالة الحقيقية سيساهم بشكل مباشر في خفض الفقر وآثاره. فالتعليم والصحة والمأوى، علاوة على كونها أهدافا مرغوبة في حد ذاتها، فهي ضرورية لوجود قوة عمل منتجة وبالتالي فإنها ضرورية للنمو الاقتصادي. وينبغي أن يكون القضاء على الجوع وسوء التغذية هدفين مستقلين بذاتهما.

٤٦ - ولكي يحدث النمـــو المتواصل، هناك شرطان ضروريان: وجود بيئة وطنية داعمة، ومناخ دولي مواتٍ. فما لم توجد سياسات وطنية ملائمة، لن يؤدي أي قدر من المساعدة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف إلى نمو متواصل. بل على العكس من ذلك، يمكن للمساعدة المقدمة بهذه الطريقة أن تزيد الاعتماد على العالم الخارجي. ودون المناخ الدولي المؤاتي، سيكون من الصعب تحقيق سياسات الإصلاح المحلي، مما يهدد نجاح الإصلاحات ويزيد من معاناة السكان.

٤٧ - ويجب أن تستند التجارب الاقتصادية الوطنية الناجحة إلى سياسات واقعية. والحاجة إلى الاستفادة من كفاءة الأسواق يجب أن يحد منها التسليم بضرورة تدخل الحكومات حيثما لا يمكن للأسواق أن توفر جميع الحلول.

٤٨ - ولا يمكن بعد الآن الاعتماد على أن الحكومات أجهزة اقتصادية عليا. ومع ذلك تبقى عليها مسئولية توفير إطار تنظيمي يكفل عمل النظام السوق التنافسي على نحو فعال. ويتعين على الحكومات التدخل حيثما كان ذلك ملائما: للاستثمار في الهيكل الأساسي، ولتسهيل تنمية القطاع الإنتاجي، ولتوفير بيئة مساعدة على تعزيز المؤسسات التجارية الخاصة، ولضمان وجود سياسات الضمان الاجتماعي الصحيحة.

وللاستثمار في رأس المال البشري، ولحماية البيئة. فالحكومات توفر الإطار الذي يمكن فيه للأفراد تخطيط إمكانياتهم على المدى البعيد.

٤٩ - وليس هناك وصفات محددة لتقسيم الأدوار. إن الانفاق العام والخاص ليسا بديلين يحل أحدهما بشكل ثابت محل الآخر. والعلاقة بينهما غالبا ما تكون ذات طابع تكاملي لا طابع تنافسي. والسياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز إطار عمل سليم للاقتصاد الكلي ضرورية للنمو الاقتصادي المتواصل. ومع ذلك فهذه السياسات الاقتصادية الكلية يجب أن تبنى على أسس اقتصاد جزئي متينة تتضمن التوزيع الفعال للموارد ذات الندرة. وإذا فشلت الأسواق في أداء وظائفها أو في معالجة الاعتبارات الأساسية للرفاهية، فهناك مجال للتدخل الحكومي. ومع ذلك فالسياسات والبرامج الحكومية عرضة للفشل أيضا؛ وفي هذه الظروف فإن وجود قطاع خاص معزز يمكن أن يكون ضروريا.

٥٠ - والوصول إلى المزيج الصحيح من التوجيه الحكومي للاقتصاد وتشجيع المبادرة الخاصة ربما يكون هو أكثر التحديات إلحاحا في التنمية الاقتصادية وهذه ليست مشكلة قاصرة على الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية. فالبحث عن المسار الصعب الذي يقع بين الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر أمر يعني جميع الدول. فالدول الكبيرة ذات اقتصاد السوق، التي تعاني من الكساد المتكرر واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، تواجه هذا التحدي أيضا.

٥١ - وقد عجّل تزايد الترابط فيما بين الدول من نقل كل من نبضات النمو الإيجابية والصدمات السلبية. ونتيجة لذلك، فالمشاكل الاقتصادية حتى على الصعيد الوطني يتعين أن ينظر إليها حاليا في سياقها العالمي. والتمييز بين السياسات العامة الاقتصادية الوطنية وتلك الدولية يتضاءل. ولا يمكن لأي دولة، أيا كان مدى نجاحها، أن تعزل نفسها عن المشاكل الديموغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي تحدث في العالم. وآثار الحرمان والمرض والمجاعة في أي جزء من العالم يشعر بها العالم كله. ولن يمكن معالجتها بنجاح حتى تبدأ التنمية العالمية.

٥٢ - وجميع الدول هي جزء من نظام اقتصادي دولي، ولكن بينما تبقى دول كثيرة غير منتمية إليه بشكل كامل، فهناك دول أخرى ضعيفة تبقى عرضة للآثار السلبية لعدم استقراره. والتنمية تعوقها مشاكل الدين الخارجي، ونقص تدفقات الموارد الخارجية، والانخفاض الحاد في معدلات التبادل التجاري، وتزايد الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق. وقد منع عدم كفاية التعاون الفني والتقني كثيرا من الدول من تحسين كفاءة استخدام الموارد، مما أضر بقدرتها على المنافسة الدولية وزاد من عدم قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٥٣ - وتوسيع التجارة الدولية أمر ضروري للنمو الاقتصادي، وجزء لا يتجزأ من البعد الاقتصادي للتنمية. ومنافع زيادة التجارة والتبادل التجاري لا شك فيها -- فمنها خفض تكاليف المعاملات التجارية، وزيادة الفرص الاقتصادية، وتعزيز الثقة والاستئمان والأمن على الصعيد الدولي.

٥٤ - وتشكل صعوبة الوصول إلى نظام التجارة العالمي عقبة هائلة أمام التنمية. وفي الوقت الحالي، فإن هذا النظام غالبا ما يميز ضد العالم النامي بالحد من ميزته المتمثلة في انخفاض تكاليف اليد العاملة، في الوقت الذي يميل فيه سعر الكثير من السلع الأساسية الأولية إلى الانخفاض.

٥٥ - إن تدويل النشاط الاقتصادي وتزايد الاعتماد على قوى السوق والتسليم على نطاق واسع بأن المبادرة الخاصة هي قوة فعالة للنمو الاقتصادي والجهود الضخمة التي تبذلها الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تحرير التجارة تدعو إلى نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والشفافية ويحترم فيه الجميع القواعد والنظم. وعندما تجد الدول أن لها ميزة مقارنة واضحة في نشاط اقتصادي معين وتستثمر بناء على ذلك في هذا النشاط، فإنه لا ينبغي مواجهتها بعد ذلك بتدابير حمائية جديدة عندما يكون استثمارها قد بدأ يؤتي ثماره وبدأت منتجاتها تدخل الأسواق الأخرى.

٥٦ - غير أن الترابط الاقتصادي قد أخذ يتحول وبشكل سريع إلى أكثر كثيرا من مجرد مسألة تجارة وتمويل، فهناك أيضا اتجاهات قوية نحو زيادة الانفتاح في حركة الأموال والأفراد والأفكار حول العالم. وقد شجع هذا الحكومات على إيجاد بيئة وطنية تجذب الاستثمارات الخارجية.

٥٧ - إن اتباع سياسات اقتصادية كلية تتسم بالمسؤولية على الصعيد العالمي من جانب الدول التي تشكل قوتها الاقتصادية البيئة الاقتصادية الدولية أمر ضروري لجميع الجهود الإنمائية، ودور الاقتصادات الرئيسية في الشؤون المالية العالمية ما زال هو الدور المؤثر. فلسياساتها العامة بشأن سعر الفائدة والتضخم واستقرار سعر الصرف أهمية كبيرة. فتقلب سعر الصرف يضاعف من تعقيد مشكلة الديون عن طريق أثره على أسعار الفائدة وإيرادات واحتياطيات العملة الصعبة وخدمة الديون. ولذلك فإن للسياسات التي تتبعها الاقتصادات الرئيسية في شئونها الداخلية أهمية حاسمة في عالم يتصف بشكل متزايد بأسواق رأس المال العالمية.

٥٨ - إن التعاون الدولي الفعال من أجل التنمية لا يمكن أن ينجح إلا إذا اتخذته الدول الاقتصادية الكبرى هدفا خاصا لها. ولا توجد آلية يمكن بواسطتها دفع هذه الدول إلى إجراء تغيير هيكلي مفيد دوليا في اقتصادها، أو اتباع سياسات اقتصادية وضريبية ونقدية تتسم بدرجة أكبر من المسئولية على المستوى الدولي.

٥٩ - وفي الوقت الحالي، يتركز تنسيق السياسات العامة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات الرئيسية على مجموعة البلدان الصناعية السبعة. وقد فشلت الجهود المتكررة من جانب العالم النامي، لايجاد صلة بين مجموعة السبعة ومجموعة الخمسة عشر (فريق التشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى

القمة. ومع التسليم بأن النمو في الدول الصناعية الكبرى لم يعد المحرك الوحيد للتنمية العالمية، فالتغيير مطلوب لكي تصبح عملية تنسيق السياسات الاقتصادية مستندة إلى قاعدة أوسع.

٦٠ - إن الآليات اللازمة لتكامل السياسات الاقتصادية المسئولة على المستوى الدولي مع النمو على المستوى الوطني لم تتطور بالشكل الكافي بعد. وعلى رأس قائمة الأولويات اتخاذ تدابير ملائمة لخفض العبء المعوق للديون الدولية المعجز، وسياسات عامة للحد من الاتجاه نحو الحمائية، وضمان مشاركة العالم النامي في منافع النظام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة.

٦١ - إن أزمة الديون تزيد من حدة نقص الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية مما يزيد الوضع صعوبة على صعوبته. ففي العقد الأخير تعين على الدول النامية المدينة أن تحول في المتوسط بين ٢ و ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى الخارج؛ وفي بعض الحالات بلغت الأموال المحولة ٦ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الغريب أن بعض الدول النامية قد أصبحت الآن مصدرة صافية للموارد المالية.

٦٢ - ولمشكلة الديون جوانب كثيرة. فبعض الدول مدينة بمبالغ كبيرة للمصارف التجارية. وكثير من الدول المنخفضة الدخل مدينة بمبالغ كبيرة للدائنين الرسميين سواء على المستويين الثنائي أو متعدد الأطراف. وقد بذلت جهود لإعادة هيكلة الديون التجارية، وفي بعض الحالات للإعفاء من الديون الرسمية الثنائية. هذا ولم يبذل جهدا كافيا لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف أو لمساعدة الدول التي لم تتوقف عن الدفع بالرغم من عبء خدمة الديون الكبير.

٦٣ - ولا توجد صيغة وحيدة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن بعد نصف قرن من ظهور التنمية كميدان مستقل من ميادين البحث هناك بعض الشروط الأساسية المسلم بأهميتها مقدما. وفي مقدمة تلك الشروط الحاجة إلى اتخاذ قرار استراتيجي من أجل التنمية. ويجب أن يكون لدى الدولة الإرادة السياسية اللازمة للعمل.

٦٤ - وقرارات التنمية لا تتخذ في فراغ. ويجب أن تأخذ جميع المجتمعات في اعتبارها الخيارات الإنمائية السابقة والدوائر السياسية وهياكل الإنتاج والعلاقات مع المحيط الخارجي والقيم الثقافية والتوقعات. ويتوقف نمط النمو إلى حد كبير على تأثير هذه العوامل والحلول التوفيقية التي تستتبعها.

٦٥ - ويمكن النظر إلى تجربة الدول التي حققت تنمية سريعة في السنوات القليلة الماضية على أنها نتيجة اختيار واع من جانب الدولة لإعطاء أولوية استراتيجية للنمو. إن تأثير السياسات العامة للدولة، على سبيل المثال، في تشجيع البحث والتطوير أو توفير دعم الهيكل الأساسي والتعليم لأمر جوهري. إلا أن هذا

لا يعني أن النمو يحدث من خلال مؤسسات الدولة. فالدولة تعطي قوة دافعة للنمو؛ ولكن الاقتصاد هو الذي يحتاج إلى أن ينمو وليست الدولة نفسها.

٦٦ - والدولة هي التي يجب أن تترجم النمو إلى أشكال مقبولة لدى دوائرها السياسية. وأيا كانت طريقة الإنتاج المتبعة، فإن النمو المتواصل الذي يعتمد على تراكم رأس المال، المادي والبشري والمؤسسي، سيستتبع بعض التضحيات من الاستهلاك الحالي. وقرار تأجيل الاستهلاك لصالح العائدات المتوقعة في المستقبل هو خيار سياسي، بقدر ما هو قرار ادخار يتخذه الأفراد.

٦٧ - إن الدرس الأساسي المستفاد من العقود الأخيرة يبقى صالحا: فنظرا لاختلاف الأحوال والظروف والقدرات، يجب أن تختلف أيضا الآليات اللازمة لتحقيق النمو. والنمو يتطلب التزاما ورؤية سياسيين. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور مساعد للتسهيل والاتصال، ولكنها لا يمكن أن تحل محل التزام الدول وشركائها المحليين والدوليين.

جيم - البيئة كأساس لاستدامة التنمية

٦٨ - البيئة، مثلها في ذلك مثل السلام والاقتصاد والمجتمع والديمقراطية، تتخلل جميع أوجه التنمية، وتؤثر في الدول على جميع المستويات الإنمائية. وفي العالم النامي، فإن الضغوط على البيئة تهدد بإعاقة التنمية طويلة الأجل. وفي كثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نجد أن إهمال البيئة طيلة عقود ترك مناطق كبيرة مسممة وغير قادرة على دعم النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل. وفي الدول الغنية جدا تؤدي أنماط الاستهلاك إلى استنفاد موارد العالم بشكل يهدد مستقبل التنمية العالمية.

٦٩ - والتنمية والبيئة ليسا مفهومين منفصلين، ولا يمكن معالجة أحدهما بنجاح دون التعامل مع الآخر. فالبيئة مورد للتنمية. وحالتها مقياس هام، وحفظها شغل شاغل للتنمية. والتنمية الناجحة تتطلب سياسات عامة تشمل الاعتبارات البيئية. وقد أقرت هذه الصلة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في عام ١٩٩٢، والذي وفر نموذجا للجهود الأخرى الرامية إلى زيادة التماسك في مجال التنمية.

٧٠ - إن حفظ توافر الموارد الطبيعية للأرض وترشيد استخدامها هما من أهم القضايا التي يجب أن يواجهها الأفراد والمجتمعات والدول. والموارد الطبيعية لأي دولة هي غالبا أسهل أصولها الإنمائية منالا وأكثرها قابلية للاستغلال. ولحسن إدارة هذه الموارد الطبيعية وحمايتها أثر هام على التنمية وعلى إمكانيات تقدم المجتمع.

٧١ - وفي إطار التنمية، فإنه يجب على كل مجتمع مواجهة التحديات الصعبة المرتبطة بحماية الإمكانيات طويلة الأجل لموارده الطبيعية. ويجب أن توازن الاحتياجات والمصالح المتنافسة. ويجب تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية بطرق لا تضعف توافر الموارد في الأجل الطويل أو سلامة النظم البيئية التي نعتمد عليها نحن والأجيال القادمة.

٧٢ - والتدهور البيئي يخفض نوعية وكمية الكثير من الموارد التي يستخدمها الناس بشكل مباشر. إن عدم إيلاء اهتمام كاف لمواجهة مشكلة تدمير الموارد الطبيعية يمكن أن يكون له نتائج وخيمة. فتلوث المياه يضر بمصائد الأسماك. وتزايد الملوحة وتآكل الطبقة السطحية من التربة يقللان غلة المحاصيل. وقد أدى تدهور الزراعة وإزالة الغابات إلى زيادة الجفاف وتحات التربة بحيث أصبح سوء التغذية والمجاعة أحداثا مألوفة بشكل متزايد في بعض المناطق. وقد أدى الإفراط في صيد الأسماك واستنفاد الموارد البحرية إلى تعريض مجتمعات قديمة للخطر. وأدى الإفراط في قطع الأخشاب وتدمير الغابات المطيرة إلى تدمير موائل طبيعية هامة وتقويض التنوع الأحيائي الشامل. وتركت الممارسات غير السليمة بيئيا المستخدمة في استخراج الموارد الطبيعية مناطق واسعة جرداء وملوثة.

٧٣ - وأكثر ما يدعو إلى القلق أن التدهور يمكن في بعض الحالات أن يكون غير قابل للإصلاح. ولذا يجب أن تحدد على وجه السرعة الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى إلحاق ضرر دائم بصحة الكوكب. ويجب إيقاف هذه الممارسات.

٧٤ - وبالرغم من أن كفالة حفظ الموارد الطبيعية تتضمن بعض القيود، فإنها توفر أيضا كثيرا من الحوافز والفرص القيمة لتفكير جديد. ويمكن للعلم والتكنولوجيا أن يؤديا دورا هاما. وسيكون من الضروري زيادة كفاءة الطاقة واستحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة. إن تغيير أساليب حياة الناس الأيسر حالا ومواقفهم المتعلقة باستهلاك الطاقة، إلى جانب زيادة كفاءة عمليات الإنتاج، سيؤدي إلى نمط للتنمية العالمية أكثر استدامة.

٧٥ - إن دمج إدارة الموارد الطبيعية وحفظها في التنمية الوطنية يمكن أن يكون له كثير من النتائج النافعة على نطاق واسع. والسياحة التي تعتمد عليها دول كثيرة يمكن أن تنتج منافع هامة، بما فيها خلق الهيكل الأساسي الحيوي، وزيادة العمالة المباشرة وغير المباشرة، وزيادة الإيرادات من العملة الصعبة، وزيادة الوعي البيئي، وزيادة الاتصال فيما بين الدول، وتهيئة فرص فريدة لبناء هوية وطنية أقوى. فمن المهم وضع استراتيجيات سياحية مستدامة تحفظ البيئة الطبيعية.

٧٦ - إن المبادرات التي يضطلع بها حاليا الرواد في عدة دول أعضاء تبين أيضا أهمية اشتراك المجتمعات المحلية في جميع الجهود الإنمائية. فبجعل السكان المحليين شركاء محفزين بدلا من أن يظلوا مجرد منتفعين ثانويين، أحرزت هذه البرامج تقدما لم يسبق له مثيل. وكانت النتائج هامة في أماكن كثيرة إلى حد أدت معه إلى زيادة التقدير للمنافع الناجمة عن الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة تعاون المجتمعات المحلية في حفظ الموارد السياحية وارتفاع الإيرادات الريفية. وهي أمثلة هامة يمكن أن يتعلم ويستفيد منها آخرون كثيرون.

٧٧ - غير أن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الاستغلال السليم للموارد الطبيعية. فحفظ التوازن البيئي وحمايته عنصر حيوي لا في التنمية البشرية فحسب بل أيضا في بقاء الإنسان.

٧٨ - إن الرفاهية الاجتماعية تنخفض نتيجة لاعتلال الصحة والوفيات المبكرة التي يسببها تدهور نوعية الهواء والمياه وغير ذلك من الأخطار البيئية. فالمواد الملوثة يمكن أن تسبب مشاكل صحية عن طريق التعرض المباشر أو غير المباشر من خلال تغييرات البيئة المادية. وتتراوح الأخطار على الصحة من زيادة التعرض للأشعة فوق البنفسجية إلى التدهور في نوعية الغذاء والمياه.

٧٩ - إن الكيميائيات السامة والمعادن الثقيلة يمكن أن تلوث الأنهار وغيرها من مصادر المياه. ويمكن أن تصعب إزالة كثير من هذه الملوثات من مياه الشرب باستخدام تقنيات التنقية المعتادة. كما يمكن أن يمتص هذه الملوثات الأفراد الذين لا يدركون أن الغذاء ملوث. فالتعرض للمواد الخطرة وخطر التلوث نتيجة للحوادث الصناعية هما أيضا مسألتان تربطان بين البيئة والتنمية.

٨٠ - وبالرغم من أن مناقشة النواحي الملموسة والمادية للبيئة غالبا ما تطغى على المنافع الأخرى، فقدر الطبيعة ذاتها وقيمتها المتأصلان ينبغي احترامهما وينبغي الاعتراف بالارتياح غير الملموس المستمد من التمتع بالبيئة الطبيعية.

٨١ - إن الكوارث الطبيعية يمكن أن يكون لها أثر هائل وشديد على جهود التنمية. ونظرا لأن الكوارث الطبيعية يمكن أن تلتهم بسرعة إنجازات لم تتحقق إلا بصعوبة، فإنه ينبغي أن يركز التخطيط على السبل اللازمة لامتصاص الصدمات التي لا يمكن تجنبها بحيث لا تضار الهياكل الاجتماعية بشكل لا يمكن إصلاحه، ولا تنتكس المبادرات الاقتصادية إلى الأبد، ولا يحكم على ضحايا الكوارث الطبيعية بالاعتماد الدائم على المساعدة الخارجية.

٨٢ - إن تحسين الإدارة البيئية يتطلب أن تقوم الشركات التجارية والأسر والمزارعون والمجتمع الدولي والحكومات بتغيير نمط سلوكهم. وتلزم بالتالي سياسات عامة ذات أهداف محددة لضمان انعكاس القيم البيئية على الوجه الصحيح في النشاط الاقتصادي. ويجب أن تحاسب المؤسسات العامة والخاصة على السواء على الأثر البيئي لأنشطتها، كما يجب أن تقوم الحكومات بدور رائد في صياغة السياسات العامة واتباع الاستراتيجيات الإنمائية التي تشجع التنمية السليمة بيئيا.

٨٣ - وفي كثير من الدول، يتبين أن عدم كفاية المؤسسات يشكل عقبات رئيسية أمام تصميم وتنفيذ مشاريع إنمائية تتسم بالسلامة والمسئولية من الناحية البيئية. وعلى ذلك، يجب أن تعزز القدرات الوطنية في مجال تصميم السياسات البيئية وتنفيذها وإنفاذها.

٨٤ - إن الصلات المتبادلة بين البيئة والمجتمع والاقتصاد والمشاركة السياسية تبرز أهمية معالجة الجانب البيئي للتنمية في إطار وطني. والصلة بين الفقر والاستدامة البيئية قوية للغاية. وبالرغم من أن المجتمعات المحلية الفقيرة غالبا ما يكون لديها مبدأ أخلاقي راسخ فيما يتعلق بالرقابة على إدارة أراضيها التقليدية، فإن الضغوط السكانية المتزايدة ونقص الموارد غالبا ما يجعلان من الصعب عليها تفادي تدهور بيئتها. إن الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع ويعيشون عيش الكفاف يكون شغلهم الشاغل هو البقاء من يوم إلى آخر. وغالبا ما يكون هؤلاء ضحايا وسببا للتدهور البيئي في آن واحد. إن السياسات العامة التي تحسّن البيئة، بتخفيض تلوث المياه، على سبيل المثال، غالبا ما تنتج أكبر المنافع الايجابية لأفقر أفراد المجتمع. إن السياسات العامة الفعالة في تخفيف حدة الفقر ستساعد في خفض النمو السكاني وإنقاص الضغط على البيئة.

٨٥ - إن السياسات العامة التي تعزز التعاون التكنولوجي وكفاءة استخدام الموارد يمكن أيضا أن تساعد في إيجاد حلول للتحديات البيئية. كما أن العلاقات بين المدخلات والمخرجات والآثار الاجمالية للنشاط الاقتصادي على البيئة تتغير باستمرار. ومفتاح زيادة الاستدامة ليس بالضرورة تخفيض الانتاج، ولكنه الانتاج بشكل مختلف. إن ارتفاع الايرادات يمكن أن يدفع تكاليف الاستثمارات في تحسين البيئة، كما أن منع استنفاد أو تدهور الطبيعة أقل كلفة بكثير من محاولة إصلاح الأضرار.

٨٦ - وغالبا ما يفتقر الأفراد والمجتمعات المحلية إلى المعلومات عن الآثار البيئية أو السبل منخفضة التكلفة لتفادي الأضرار. ولذلك يجب على الحكومات وغيرها العمل بنشاط على تعزيز الوعي البيئي. ويمكن أن يكون الوعي أهم عامل في حفز العمل البيئي.

٨٧ - وإذا أريد نجاح التنمية المستدامة، فإنها يجب أن تصبح شغلا شاغلا وواجبا لا للحكومات فحسب بل أيضا لجميع شرائح المجتمع. إن التنمية المستدامة تعني التزاما باستخدام موارد متجددة وتفادي الإفراط في استهلاك الموارد غير المتجددة. كما أنها تعني اختيار المنتجات وعمليات الانتاج التي يكون لها أقل أثر سيئ على البيئة. وفي الزراعة، فإنها تعني تفادي الإفراط في استخدام الكيميائيات الضارة وكثيفة الطاقة وحفظ التنوع الأحيائي. وفي جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، فهي تعني التزاما بالمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية التوازن البيئي.

٨٨ - إن تحديد أولويات السياسة العامة البيئية الدولية أمر معقد جدا. فتكاليف القعود عن فعل أي شيء قد تتحملها دول أخرى؛ والمكاسب قد لا تكون من نصيب أولئك الذين يتخذون أصعب القرارات.

٨٩ - وينبغي ايلاء الاعتبار للمشاكل على كل المستويات. فبعض المشاكل ذات أثر عالمي، كالأضرار اللاحقة بطبقة الأوزون، مثلا. وقد يكون التلوث الصناعي عبر الحدود ذا أثر اقليمي. وقد يكون تلوث مياه الشرب ذا أثر محلي. ودور كل من التنظيم والحوافز على مختلف الصعد يمكن أن يكون حاسما. ولذا فإنه ستلزم قواعد ونظم مباشرة، ولكن استخدام الضرائب والتراخيص أيضا يمكن أن يحقق نتائج.

٩٠ - وقد أحدثت نتائج إزالة الغابات والتدهور البيئي ضغوطا تسببت في صراعات مريرة. وفي عدد متزايد من المناطق الاقليمية سيصبح الفقر وتدهور الموارد والصراع ثالوثا مألوفا تماما. وفي جميع أنحاء العالم، فإن اللاجئين الفارين من آثار الدمار والنضوب البيئيين يلقون عبئا إضافيا على المناطق الحضرية المثقلة بالفعل.

٩١ - ولكن بالرغم من أن الاحتمال المتمثل في قيام صراع بسبب الموارد يبرز المصلحة المشتركة لجميع الدول في معالجة تحدي البيئة والتنمية، فإن التعاون الدولي لازم لكي يتسنى معالجة مجموعة كبيرة من المصالح البيئية والإنمائية المشتركة معالجة فعالة. وعندما تتخطى آثار التدهور البيئي الحدود الوطنية لا يكون من الممكن الاعتماد، كما في حالة دولة بعينها، على إطار قانوني مشترك أو ضوابط تنظيمية موحدة أو حوافز اقتصادية مشتركة أو السلطات القسرية لحكومة وطنية.

٩٢ - إن حلول المشاكل البيئية الدولية يجب أن تستند إلى مبادئ وقواعد مشتركة للتعاون فيما بين دول ذات سيادة، يدعمها الاقناع والمفاوضات. ويمكن أن تنشأ مشاكل إقليمية، وقد تكون لها عواقب سياسية، عندما تتقاسم الدول المتجاورة موردا مشتركا، كالأنهار الدولية أو البحار الإقليمية. وهناك أيضا موارد بيئية عالمية، كالغلاف الجوي والمحيطات، يجب أن تتخذ بشأنها إجراءات متعددة الأطراف. وفي حالة الموارد التي تخص دولة واحدة، ولكن لها قيمة للمجتمع الدولي، كالموائل البيئية والأنواع النادرة على سبيل المثال، من حق الدول منفردة الحصول على التعاون الدولي لحفظ التراث المشترك.

٩٣ - ومن الضروري تعزيز الاستدامة كمبدأ استرشادي للتنمية. والمشاركة لازمة على جميع مستويات الجهد الإنمائي، فيما بين مختلف الدوائر ومستويات الإدارة داخل الدول، وكذلك بين المنظمات الدولية والحكومات والعاملين من غير الدول. وخلاصة القول هو أن التفاعل الحقيقي بين البشرية والطبيعة أمر مطلوب.

دال - العدالة كدعامة للمجتمع

٩٤ - إن التنمية لا تحدث في فراغ ولا تبنى على أسس مجردة. التنمية تحدث ضمن مضمون محدد للمجتمع واستجابة لظروف مجتمع بعينه. وهي تؤثر على جميع جوانب المجتمع، كما أن جميع جوانب المجتمع تسهم في التنمية أو تنتقص منها. ويؤثر النمو الاقتصادي والتحول التكنولوجي على العلاقات الانسانية والهياكل المجتمعية والقيم وأساليب الحياة في المجتمع. كما أن تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية تجعل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية أكثر تواؤما وتسهل التدامج والتجانس الاجتماعي وتوفر أساس صلب ومرن من أجل تحقيق التقدم طويل الأجل.

٩٥ - والظروف الاجتماعية القائمة هي نقطة البداية لجهود التنمية. فهي تحدد الى درجة كبيرة أولوياتها واتجاهها. وفي كثير من أنحاء العالم النامي، يعد الفقر والمرض والافتقار الى التعليم والى أسباب العيش المستدامة بمثابة الأولويات الانمائية الأكثر ضرورة والأشد الحاحا. وفي كثير من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ينبغي للتنمية التصدي بسرعة للمشاكل الانمائية الخاصة بهذه الدول والتي تتمثل في الصعوبات الاقتصادية المفاجئة والصناعات والهياكل الأساسية المتداعية والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن شعور بالضياع الاجتماعي. وفي الدول الأكثر غنى، فإن نمو طبقة مطحونة باستمرار ونزوح أعداد متزايدة من المهاجرين لأسباب اقتصادية وزيادة اتجاهات كراهية الأجنبي والمواقف القائمة على استبعاد الغير، كلها حقائق ينبغي مواجهتها بينما تواصل تلك المجتمعات تقدمها وتنميتها.

٩٦ - إن البشر هم الرصيد الأساسي لأي بلد. ورفاهتهم هي التي تحدد تعريف التنمية، ومن طاقتهم ومبادراتهم تستمد التنمية قوة اندفاعها. وخصائصهم هي التي تحدد طابع واتجاه التنمية البشرية المستدامة. على أن فوائد الاستثمار في البشر تتجاوز زيادة انتاجية اليد العاملة وتيسير سبل الوصول الى الفرص العالمية. فالمواطنون الأصحاء، المتعلمون تعليما جيدا يسهمون ولاشك في التماسك الاجتماعي لأي بلد ويضفون الدينامية على جميع جوانب الحياة والثقافة.

٩٧ - ومن ناحية أخرى، فإن الفقر المدقع والجوع والمرض والأمية هي قدر خمس سكان العالم. ولا يمكن أن يكون هناك مهمة أشد الحاحا للتنمية من التصدي لأسباب وأعراض هذه العلل. وتلك مهمة تتطلب عملا والتزاما. وهي برنامج عمل يتطلب أكبر قدر ممكن من توزيع الجهود الانمائية وتنفيذ استراتيجيات شاملة القواعد وتوجيه جهود التنمية نحو مشاريع تعزز طاقات وقدرات البشر قبل تعزيز الزهو الوطني.

٩٨ - وتؤثر معدلات النمو الديمغرافي على أنماط الاستهلاك والانتاج في المجتمعات. إلا أن نمو السكان الذي لا سبيل الى رعايته أو تحمله قد تنجم عنه، بعد حد معين، آثار سلبية على جهود التنمية على المستوى العالمي. وهذه الآثار يترتب عليها آثار أعمق بالنسبة لاستخدام الموارد الطبيعية، كالمياه والأخشاب والوقود والهواء. وهي تؤثر على قدرة الحكومات على تهيئة الخدمات الأساسية التي يحتاجها البشر، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

٩٩ - وتنجم عن معدلات الخصوبة والوفاة آثار اجتماعية تتعدى مجرد تعداد السكان. إن خفض نسبة الخصوبة مثلا يعني أسرا ذات حجم أصغر ويعني تخصيص وقت أقل لعمليات حمل وتربية الأطفال. وهذه التغييرات تتيح لأعداد متزايدة من النساء مواصلة تعليمهن النظامي والعمل خارج المنزل. فالتعليم يزيد من فرصهن في العمل ويعزز قدرتهن على الاختيار في كل جوانب الحياة. ويؤدي انخفاض نسب الوفيات والخصوبة أيضا الى ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان -- وهي ظاهرة لها آثار هامة على قوة العمل ومعدلات الإعالة وخدمات الرعاية الاجتماعية ونظم الرعاية الصحية.

١٠٠ - ومن شأن الصراعات المطولة أن ينجم عنها أثر مأساوي على أوضاع السكان: إذ يزداد عدد الإناث المسئولات عن إعالة أسر بأكملها، وكذلك يزداد عدد اليتامى والمعوقين. ولهذا فإن الاهتمام الخاص بهذه الفئات السكانية المستضعفة يعد أولوية فورية كبرى، فبدون هذه الفئات لا يمكن للمجتمع ذاته أن ينجح. وحالما أعيد تشكيل وحدة الأسرة وتلقي الضعفاء والأكثر تضررا الرعاية اللازمة، فإنهم يصبحون قادرين على أن يشكلوا الدعامة لجهود التنمية على نطاق أوسع.

١٠١ - إن أهمية التكامل الاجتماعي، بوصفه أولوية انمائية، أصبحت واضحة على نطاق العالم كله، وكذلك فيما بين الدول عبر منظور التنمية. أما مظاهر الافتقار الى التكامل الاجتماعي فقد أصبحت مألوفة: التمييز والتعصب وعدم التسامح والاضطهاد. كما أن نتائجها مألوفة أيضا: السخط الاجتماعي والانفصالية والنزاعات القومية والصراع.

١٠٢ - لقد أخذ تحدي التكامل الاجتماعي طابعا دوليا. فحركة الأفراد الواسعة عبر الحدود الدولية، التماسا لحياة جديدة أفضل، تؤثر تأثيرا حاسما سواء على البرامج الوطنية أو الدولية. وبينما ينجو ملايين من البشر بأنفسهم من الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية، فإن هناك ملايين آخرين يهاجرون بحثا عن العمل. ولذلك، أصبح تنظيم الهجرة مسألة سياسية خلافية في كثير من الدول المستقبلة للمهاجرين، بينما أضافت الضغوط السياسية للهجرة مزيدا من التوترات الاجتماعية والاقتصادية في الكثير من الدول المرسلة للمهاجرين. وقد يكون المهاجرون من بين أعلى العناصر مهارة وأفضلها تعليما، وهو ما يمثل خسارة فادحة في الموارد والاستثمارات الوطنية.

١٠٣ - وحتى يتسنى تحسين التنمية على نطاق عالمي، سوف تظل أعداد كبيرة من السكان تنتقل عبر الحدود برغم الجهود الرامية الى السيطرة على هذا التدفق أو الى اعاقته. وفي بعض المجتمعات أدت مشاعر الاستياء من المهاجرين الى إذكاء نيران البغض والتعصب، وكثيرا ما بدت السياسات الرسمية وكأنها تتغاضى عن نزعة الانفصالية بدلا من العمل على تعزيز الاندماج الاجتماعي. وفي أماكن أخرى فإن جماعات المهاجرين قاومت الاندماج الاجتماعي. وقد أصبحت مسألة معاملة المهاجرين موضع توتر كبير في الكثير من العلاقات الثنائية.

١٠٤ - إن التحدي الهائل للتنمية لا يمكن أن يضطلع به البشر الذين تتركز كل اهتماماتهم على مجرد الحصول على لقمة العيش أو الشفاء من الأمراض السقيمة. كما أنه لا يمكن للسكان الأميين وغير المتعلمين أن يراودهم الأمل في القدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي يزداد تعقيدا وتطورا. كذلك فإن المجتمع الذي يشهد التمييز ضد المرأة أو يحرمها من تساوي الفرص لا يستطيع تحقيق كل إمكاناته البشرية كاملة.

١٠٥ - وبينما يمثل الاستثمار في رأس المال المادي جانبا مهما لحفز النمو الاقتصادي، فإن الاستثمار في التنمية البشرية هو استثمار في القدرة على المنافسة في الأجل الطويل، وهو أيضا عنصر مهم في احراز التقدم المستقر والمتواصل. ومن ثم ينبغي النظر الى الاستثمار في الموارد البشرية لا على أنه مجرد ناتج

فرعي من نواتج النمو الاقتصادي ولكن بوصفه قوة دفع فعالة ولازمة لجميع نواحي التنمية. إن المجتمع الذي يفتقر إلى الاستقرار لا يمكـــن أن يبني اقتصادا مستقـــرا ولا نظاما سياسيا مستقرا . ولابد في هذا الصدد من وجود نسيج اجتماعي قوي كشرط أساسي لاستدامة التنمية.

١٠٦ - إن خلق بيئة تتيح الوصول الى الامكانات والفرص على نطاق واسع قد يتطلب اتخاذ اجراءات حكومية. ومن الضروري كذلك اتاحة الظروف السياسية التي تعطي الثقل الكافي للتنمية الاجتماعية وتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية. وهذه كلها مسئوليات جسام تتحملها الحكومات وكافة مؤسسات المجتمع. وعلى الحكومات التأكد من إيلاء الاهتمام الكافي بالعوامل الاجتماعية والبيئية ضمن إطار اقتصاد السوق، مع التركيز على الأنشطة التي تعزز التنمية البشرية في المجتمع بأسره. فالتعليم والخدمات الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية مجالات خاصة تتطلب غالبا اجراءات حكومية.

١٠٧ - إن وجود مجتمع مدني فعـــال ونشط أمر لا غنى عنه من أجل قيـــام تنمية اجتماعية دائمة وناجحة. وإذا ما كان للتنمية الاجتماعية أن تترسخ، فإنها ينبغي أن تنبع من واقع المجتمع ذاته. وعلى الحكومات أن تقود المسيرة وتيسّر الأمور. غير أن الحكومات لا تستطيع، ولا ينبغي لها، أن تكون القوة الوحيدة التي تعمل من أجل التقدم الاجتماعي. فالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والمشاريع الخاصة ومنظمات العمال وغير ذلك من الفئات ينبغي لها أن تشارك مشاركة فعالة. وبوسع المنظمات غير الحكومية المحلية بالذات أن تقوم بدور الوسطاء وأن توفر للأفراد منبرا لسماع صوتهم وعرض مطالبهم واختياراتهم ورؤيتهم لمجتمع أفضل. وينبغي لصانعي السياسة أن ينظروا إلى تلك المنظمات لا بوصفها منافسة للحكومة بل بوصفها شريك لها. وفي هذا الصدد فإنه في الدول التي لايزال المجتمع المدني فيها ضعيفا ينبغي أن يصبح دعم وتقوية هذا المجتمع هدف أساسي من أهداف السياسة العامة.

١٠٨ - إن للمشاركة الشعبية على جميع مستويات المجتمع أهمية حيوية في المساعدة على خلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية. فإذا ما أريد للبشر أن يستغلوا كل طاقاتهم وإمكانياتهم فلابد لهم أن يشاركوا بفاعلية في صياغة أهدافهم، وأن تسمع أصواتهم في هيئات اتخاذ القرار بينما يسعون إلى اتباع أكثر ما يناسبهم من الأساليب من أجل تحقيق التنمية.

١٠٩ - إن الديمقراطية والمجتمع المدني الفعال أمران حيويان للغاية للمساعدة على ضمان أن تظل الحكومات مدركة للآثار الاجتماعية الناجمة عن سياساتها. وفي كثير من الدول، كان لعملية التكيف الهيكلي الاقتصادي، وهي عملية ضرورية، نتائج اجتماعية قاسية. فغالبا ما كان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وانكماش فرص العمالة وانخفاض الدخول هي أبرز الآثار الناجمة عن التكيف والتحول. ولقد كان الأثر غير المتناسب لهذه النتائج على الفقراء والمستضعفين بصفة خاصة مدمرا للغاية. ثم تزايدت معاناة الكثيرين من جراء ما طرأ من انخفاض عام في أوجه الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي، تنفيذا للمزيد من سياسات التقشف في الموازنات العامة.

١١٠ - على أن التكيف الهيكلي يظل علاجا ضروريا لاختلال التوازن الاقتصادي الحاد. ولكن ينبغي أن يكون واضحا أنه لا سبيل إلى اهمال الاحتياجات والأولويات الانسانية وأن التكيف والتحول ينبغي أن يركزا تركيزا واضحا على الانسان، وإن كان من الصعب تغيير قوانين الاقتصاد فإنه يمكن تخفيف حدة الآثار الاجتماعية الناجمة عنها. والأمر يقتضي المرونة. وفي مواجهة مثل هذه التحديات، ينبغي تشجيع الحكومات على مواصلة المسيرة، مع إيلاء المزيد من الاهتمام لمساعدة الحكومات على معالجة الآثار القاسية التي يعاني منها الأفراد نتيجة لمثل هذه الإصلاحات.

١١١ - إن التوسع في العمالة المنتجة أمر أساسي لتخفيف حدة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي، إلا أن مستويات البطالة المتزايدة أصبحت ظاهرة في العالم كله. وفي كثير من الدول اقترنت مستويات البطالة المرتفعة، بالنسبة لما كانت عليه في الماضي، بانخفاضات كبيرة في الأجور الحقيقية للعاملين. وفي الدول التي كانت العمالة الكاملة فيها هي القاعدة الرسمية في السابق، ترتب على الارتفاع المطرد في نسبة البطالة نتائج سيكولوجية عميقة، بالإضافة إلى آثارها القاسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي بعض الدول، أدت فترات طويلة من التقشف الاقتصادي إلى ظاهرة "نمو البطالة" وإلى شعور أكثر شيوعا بعدم الأمن في العمل. ومن بين قوة العمل العالمية البالغة ٢,٥ بليون نسمة، يقدر أن هناك نسبة ٣٠ في المائة ليست مستخدمة على نحو منتج.

١١٢ - ولا توجد صيغة وحيدة لعلاج البطالة أو زيادة العمالة المنتجة. فمن شأن تدابير سوق العمل وبرامج التدريب وإعادة التدريب والبرامج التنظيمية الهادفة لايجاد فرص العمل وسياسة الاقتصاد الكلي ، من شأن ذلك كله أن يؤثر على مستويات العمالة. وبما أن معظم الوظائف في المستقبل القريب يرجح وجودها في القطاع الخاص، فإن لهياكل الحوافز الجيدة التصميم دورا مهما في جذب وتوجيه الاستثمارات الخاصة لصالح نمو العمالة. ومن مهام الدولة في هذا الصدد توفير البيئة المُواتية أمام القطاع الخاص لخلق وظائف أكثر عددا وأفضل نوعية. ومن الضروري وجود إطار قانوني عادل وموثوق به وبيئة استثمارية مستقرة مع استمرار صيانة البنى الأساسية.

١١٣ - ولأن الزراعة تستأثر بالحجم الأكبر من قوة العمل في العالم النامي، فإن التدابير الرامية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وتوسيع وتنويع نطاق الأنشطة التي تتم في المزارع وخارجها لابد أن ينظر إليها على انها أولوية انمائية. وتشمل العناصر الأساسية لدعم القطاع الريفي سياسات تسعير الأغذية والتقنيات الزراعية والأنشطة الريفية خارج المزرعة التي لها روابط مع العمالة والبنى الأساسية الريفية وبرامج الحفظ الملائمة بيئيا. وينبغي الاستمرار في دعم البحث الزراعي الذي يهدف إلى زيادة المحصول.

١١٤ - وتتأثر إمكانيات العمالة كذلك بالظروف السائدة في الاقتصاد الدولي وهيكل البيئة الاقتصادية الدولية. وقد نجم عن الحواجز التجارية أثر سلبي ومعوق لأنه حرم الدول المنتجة من الوظائف الانتاجية وسبل العيش، كما أدى إلى إعاقة إمكانيات النمو الاقتصادي.

١١٥ - ولابد من تدارس قضايا العمالة في إطار دولي. ففي الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، حدث تحرك ضروري نحو مبادئ اقتصاد السوق، وتلك عملية أدت مؤقتا إلى ارتفاع مستويات البطالة عما كانت عليه في السابق. وفي أغنى الدول الصناعية، زادت البطالة الهيكلية. وبالاضافة إلى ذلك، أدت زيادة التنافس الدولي إلى أن أصبحت الكثير من الصناعات، مع مرور الزمن، غير صالحة فضلا عن اختفاء الآلاف من الوظائف في مجال الصناعات الدفاعية. وتتطلب هذه التحولات العمل على إعادة تدريب الملايين من العمال. وفي كل من النظامين الاقتصاديين - الذي يمر بمرحلة انتقالية واقتصاد السوق - فإن ديناميكية شغل الوظائف تعني جزءا هاما من خلق الوظائف. وبينما يمكن للحراك المهني أن يتسم بكفاءة اقتصادية، فإنه يمكن أن يصبح كذلك مصدرا لاضطراب سيكولوجي واجتماعي. وتتحمل الحكومات والمشاريع والنقابات مسئولية متزايدة ازاء تسهيل التكيف للعمال والانتقال من طبقة لأخرى وتهيئة سبل التدريب والحماية الاجتماعية خلال الفترات الانتقالية.

١١٦ - ومن شأن تعليم عام جيد على المستويين الابتدائي والثانوي ألا يوفر قاعدة معرفية واسعة فحسب، ولكنه يرسي أيضا الأساس لاكتساب المزيد من المهارات الدقيقة ومن ثم لتجديد أو تكييف أو تغيير هذه المهارات حتى تتلاءم على نحو أفضل مع الاحتياجات الناشئة والمتطورة للأفراد والمجتمعات. إن التعليم يسهل تكافؤ الفرصة، ومن ثم يسهم في تحقيق المزيد من العدالة. والتعليم الذي يقوم على قاعدة واسعة ومرنة يمكن أن يشكل قوة دافعة لتحقيق التقدم في مجال التنمية بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

١١٧ - ولا يكفي الاعتراف بأهمية البعد الاجتماعي للتنمية، بل ينبغي العمل من أجله. إن الشكل السياسي لقضايا التنمية الاجتماعية ينبغي إبرازه سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وعلى كل دولة يقع واجب التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية في إطار مجتمعها، كما أن من واجب كل دولة أيضا المساهمة في التقدم نحو إيجاد حل أشمل لتلك التحديات. وتوفر المرحلة الراهنة فرصة تاريخية للقيام بذلك في ظل بيئة متحررة نسبيا من التوترات العقائدية الزائدة عن الحد. وتلك فرصة يجب اغتنامها وتحويلها إلى ميزة.

هاء - الديمقراطية كأسلوب حكم جيد

١١٨ - الصلة بين التنمية والديمقراطية صلة بديهية، ولكن لا يزال من الصعب بلورتها. وفي حين يبدو أن الديمقراطية والتنمية مفهومان يرتبط كل منهما بالآخر إلا أن الأحداث في أغلب الأحيان لم تبرز العلاقة السببية بينهما . فمثلا نجد أن بعض الدول حققت مستوى معين من التنمية، ثم أعقب ذلك في مرحلة لاحقة اتجاه نحو التحول الديمقراطي، بينما أدى التحول الديمقراطي في دول أخرى إلى تمهيد الطريق نحو ثورة اقتصادية.

١١٩ - وعند النظر إلى الديمقراطية في سياق التنمية، فإن تركيزنا ينبغي أن يكون على العمليات والاتجاهات لا على الوقائع والأحداث. ومن هذا المنظور، تصبح الصلة الطبيعية بين التنمية والديمقراطية أكثر وضوحا. وكما أن التنمية عمليـــة شاملة ومستمرة أكثر من كونها مجرد حدثا من الأحداث، فإن الديمقراطية ينبغي النظر إليها بوصفها عملية تنمو وتزدهر ويتعين الحفاظ عليها على مدار الزمن. وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ علاقة التعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

١٢٠ - إن هناك ارتباطا أساسيا بين الديمقراطية والتنمية. فهما مرتبطتان باعتبار أن الديمقراطية تشكل الأساس طويل الأجل الوحيد لاحتواء المصالح المتنافسة، العرقية والدينية والثقافية، بطريقة تجعل خطر نشوب صراع داخلي عنيف أقل ما يمكن. وهما مرتبطتان لأن الديمقراطية وثيقة الصلة بمسألة أسلوب الحكم التي تؤثر بدورها على كافة جهود التنمية. وهما مرتبطتان لأن الديمقراطية حق أساسي من حقوق الإنسان، والنهوض بهذا الحق في حد ذاته يعتبر اجراء هاما من اجراءات التنمية. وهما مرتبطتان لأن المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياة الأفراد مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية.

١٢١ - غير أن تزايد اليأس الاقتصادي وغياب السبل الديمقراطية التي تكفل حدوث التغيير أديا إلى إشعال أو تأجيج النوازع العنيفة والمدمرة حتى داخل المجتمعات المتجانسة نسبيا. وأصبح النزاع والصراع الأهليان يشكلان بصورة متزايدة تهديدا للسلم الدولي وعقبة عسيرة في طريق التنمية. إن العداء العرقي ونوازع التعصب الديني والانفصالية الثقافية تهدد تماسك المجتمعات وسلامة الدول في كافة أنحاء العالم. إن الأقليات، بل حتى الأغلبيات، المهملة والمفتقرة إلى الشعور بالأمن باتت تلجأ بصورة متزايدة إلى النزاع المسلح وسيلة للتصدي لما تعانيه من مظالم اجتماعية وسياسية.

١٢٢ - والديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل سواء للفصل أو للسيطرة على الكثير من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية باعتبارها تهديدا مستمرا بتفتيت المجتمعات وتدمير الدول. وفي غياب الديمقراطية كمنبر للتنافس وأداة للتغيير، ستظل التنمية هشة وتبقى دوما معرضة للخطر.

١٢٣ - إن الاضطراب والنزاع يمكن أن يؤديا في غضون أشهر قليلة إلى تدمير التقدم نحو التنمية الذي تحقق بجهد جهيد على مدار سنوات عديدة. وفي غمار الاندفاع نحو تسوية الحسابات القديمة، وتصور رفع الظلم، فإن أي مكاسب يمكن أن تكون قد تحققت ستصبح من بين الخسائر الكثيرة نتيجة لمثل هذه الحالة.

١٢٤ - إن إجراء الانتخابات لا يمثل سوى عنصر واحد من عناصر عملية التحول الديمقراطي. ولقد التمست الدول الأعضاء وتلقت مساعدة من الأمم المتحدة في تسهيل عملية إنهاء الاستعمار وإعمال حق تقرير المصير ووضع الإجراءات الكفيلة بتسهيل وتيسير عمليات التحول إلى الديمقراطية، وبناء بدائل ديمقراطية عن الصراع. كذلك قدمت الأمم المتحدة دعمها إلى أنشطة عديدة مثل صياغة الدساتير ووضع الإصلاحات الإدارية والمالية وتدعيم القوانين المحلية لحقوق الإنسان وتعزيز الهياكل القضائية وتدريب مسئولي حقوق الإنسان، ومساعدة حركات المعارضة المسلحة في الماضي على التحول إلى أحزاب سياسية تتنافس ديمقراطيا.

١٢٥ - إن تحسين وتعزيز أسلوب الحكم شرط أساسي لنجاح أي خطة أو استراتيجية للتنمية. وقد يكون أسلوب الحكم هو المتغير الإنمائي الوحيد والأهم الذي يخضع لسيطرة الدول فرادى.

١٢٦ - وفي سياق التنمية، يكتسب تحسين أساليب الحكم معاني شتى. ولكنه يعني بصورة خاصة تصميم ومتابعة استراتيجية وطنية شاملة للتنمية. ويعني كفالة القدرة والمصداقية والنزاهة للمؤسسات الرئيسية في الدولة الحديثة. ويعني كذلك زيادة قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات والمهام الحكومية، بما في ذلك إدارة أنظمة التنفيذ. ثم يعني أيضا المساءلة عن الإجراءات المتخذة والشفافية في صنع القرارات.

١٢٧ - وبصرف النظر عن الأيديولوجية أو الموقع الجغرافي أو درجة النمو، فإن المجتمعات التي تفتقر إلى الديمقراطية تتشابه فيما بينها، حيث تحوي طبقة وسطى عاجزة نسبيا، وسكانا مضطرون إلى الصمت، وطبقة أقلية حاكمة هي المستفيد الوحيد من نظام يقوم على فساد ضارب الجذور وكثيرا ما يكون فسادا مؤسسيا. أما السكان في ظل حكم ديمقراطي فلديهم مزيد من حرية التعبير في وجه الابتزاز والفساد. إن تحسين أساليب الحكم يعني أن الإجراءات البيروقراطية تساعد على كفالة العدل بدلا من إثراء المسئولين.

١٢٨ - وإذا كانت الديمقراطية لا تشكل الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحسين أساليب الحكم، فإنها الوسيلة الوحيدة الموثوقة. فالديمقراطية من خلال ضمان المزيد من المشاركة الشعبية تؤدي إلى زيادة احتمالات أن تعكس الأهداف الإنمائية الوطنية الطموحات والأولويات العريضة للمجتمع. ومن خلال توفير الآليات والقنوات الملائمة لتداول السلطة، توفر الديمقراطية الحافز الذي يدفع إلى حماية قدرة مؤسسات الدولة المحورية ومصداقيتها ونزاهتها، بما في ذلك مؤسسة الخدمة المدنية والنظام القانوني وعملية الديمقراطية ذاتها. وبإقرار الشرعية السياسية للحكومات، تدعم الديمقراطية قدرة الحكومات على تنفيذ سياساتها والقيام بوظائفها بكفاءة وفعالية. وحيث تجعل الديمقراطية الحكومات مسئولة أمام مواطنيها، فهي تجعل هذه الحكومة أو تلك أكثر استجابة للقضايا والاهتمامات التي تشغل شعبها وتزيد من التشجيع على الشفافية في صنع القرارات.

١٢٩ - إن التفويض الشعبي بالحكم يكفل الشرعية؛ ولكنه لا يحمل معه بالضرورة ضمانا بإدارة دفة الحكم في مهارة أو حكمة. فالديمقراطية لا تؤدي إلى تحقيق أسلوب حكم جيد أوتوماتيكيا، وليس بمقدور الحكم الديمقراطي أن يؤدي تلقائيا إلى تحسينات ملموسة في معدلات النمو أو الظروف الاجتماعية أو المساواة. وعندما تكفل الديمقراطية للناس قنوات المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، فهي تجعل الحكومات أقرب إلى جماهير الشعب. ومن خلال اللامركزية وتدعيم الهياكل المحلية، فإن العوامل المحلية التي تمس القرارات المتعلقة بالتنمية تؤخذ في الاعتبار بشكل أفضل.

١٣٠ - والديمقراطية ذاتها ليست بلا ثغرات؛ إذ يمكن التعرف على ممارسات غير ديمقراطية حتى في الدول التي تأصلت فيها جذور التقاليد الديمقراطية. فهناك مثلا الانخفاض المزمن في إقبال الناخبين على الاقتراع وتمويل المرشحين من قِبَل جماعات المصالح الخاصة والافتقار إلى الشفافية في بعض مؤسسات الحكم. كذلك فإن وجود طبقة مطحونة بشكل دائم أصبح سمة من سمات الكثير من أغنى المجتمعات. وأخيرا، فإن استمرار ارتفاع معدلات البطالة ووجود مهاجرين أجانب أديا إلى إحياء روح بغض الأجنبي والتعصب القومي الشديد والحركات المتطرفة المناهضة للديمقراطية في بعض المجتمعات التي تتمتع بأعلى مستويات للمعيشة. وتوضح هذه الظواهر أن هناك حاجة إلى تعزيز التنمية السياسية حتى في المجتمعات التي طال اعتبار الديمقراطية فيها راسخة الجذور.

١٣١ - وفي أماكن أخرى، أدى إطلاق العنان لمشاعر الإحباط التي طال كبتها نتيجة لعقود طويلة من حكم الحزب الواحد إلى الخلط بين الانتخابات المتعددة الأحزاب والديمقراطية الدائمة. وإذا كانت التعددية والبرلمانات أمورا لا غنى عنها للتحول نحو الحكم الديمقراطي، فإن زوال دولة الحزب الواحد لا يضمن انتصار الديمقراطية النهائي. بل لقد أدى تفتيت المجتمعات المتعددة الأعراق وصعوبة بداية فترة التحول إلى اقتصاد السوق إلى إحياء النزعات المعادية للديمقراطية التي تسعى إلى ممارسة السلطة السياسية.

١٣٢ - إن بروز القوى المعادية للديمقراطية التي أقامت دعواها على أساس خيبة أمل الشعب نتيجة سوء الأداء الاقتصادي لا يقتصر على المجتمعات الميسورة أو المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. فكثير من المجتمعات في مختلف أنحاء العالم النامي أصبحت تواجه الآن المهمة الصعبة المتمثلة ليس فقط في مواجهة التحول نحو الديمقراطية بل مواجهة عملية الإصلاح الاقتصادي. وصعوبة الظروف الاقتصادية المتولدة في المراحل الأولى للإصلاح بالإضافة إلى الآمال المتوقعة من قبل الجماهير تشكلان بدورهما تحديا أمام التحول الديمقراطي. وفي كثير من الحالات أدى الانغماس في الصراعات الأهلية أو الدولية إلى زيادة الأمور تعقيدا. وحيثما تندر الموارد، وحيثما لا يستطيع غالبية السكان تلبية احتياجاتهم الأساسية، يصبح تحقيق التنمية السياسية من الصعوبة بمكان. وغالبا ما يعوق الكفاح من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي مسيرة التقدم السياسي.

١٣٣ - ويرتبط الحفاظ على الديمقراطية واستدامة التنمية داخل الدول ارتباطا وثيقا بتوسيع الديمقراطية في العلاقات بين الدول وعلى كافة مستويات النظام الدولي. وتوفر الديمقراطية في العلاقات الدولية

الأساس الوحيد لتحقيق الدعم والاحترام المتبادل فيما بين الدول. وبغير ديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية لا يمكن للسلام أن يدوم كما أنه لا يمكن ضمان معدل مرض للتنمية.

١٣٤ - إن الديمقراطية في إطار الأسرة الدولية مبدأ أصيل وجزء لا يتجزأ من نظام العلاقات الدولية الذي طرحه ميثاق الأمم المتحدة. وهو مبدأ من شأنه أن يكفل لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، أكمل الفرص للتشاور والمشاركة. وهو يعني تطبيق المبادئ الديمقراطية داخل الأمم المتحدة ذاتها. ويعني أن جميع أجهزة الأمم المتحدة يجب أن تُعطَى - وأن تؤدي - دورها الصحيح كاملا، وسوف يساعد ذلك على حفظ التوازن بين الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بحيث يمكن أن يعزز بعضها بعضا.

١٣٥ - والديمقراطية في العلاقات الدولية تعني كذلك احترام المبادئ الديمقراطية في التفاعلات التي تتم خارج نطاق الأمم المتحدة. إنها تعني المحادثات الثنائية بدلا من التهديدات الثنائية. وتعني احترام وحدة الدول الأخرى وسيادتها. كما تعني التشاور والتنسيق في معالجة المشاكل التي تهم الطرفين. ثم هي تعني التعاون من أجل التنمية.

١٣٦ - إن الحوار والمناقشة والاتفاق كلها أنشطة تتطلب الكثير من الجهد. لكنها تشكل جوهر الديمقراطية، سواء داخل الأمم أو في إطار أسرة الأمم. وهي فوق ذلك الوسيلة الرئيسية التي ينبغي لمجتمع الدول أن يسعى جاهدا من خلالها للتعبير عن إرادته المشتركة ولتحقيق التقدم.

١٣٧ - وفي هذه الحقبة الجديدة، حيث المعلومات والمعرفة والاتصالات والتفاعلات الثقافية أمور جوهرية للنجاح الاقتصادي والاجتماعي، لا ينبغي النظر إلى الديمقراطية باعتبارها فقط أحد المثل التي نسعى إليها أو أنها مجرد حدث من الأحداث، بل بوصفها أيضا عملية مستمرة لازمة لتحقيق التقدم الملموس. ذلك لأن الديمقراطية توفر الطريق الوحيد المستدام وطويل الأجل الذي يؤدي إلى تنمية ناجحة. والتحول الديمقراطي في إطار النظام الدولي لا يتيح الفرصة فحسب لسماع الأصوات الداعية إلى التنمية، بل يسمح لها أيضا بأن تكتسب وزنا سياسيا. ومن شأن عالم أكثر ديمقراطية أن يسهّل العمل التعاوني من أجل تنفيذ خطة للتنمية.

١٣٨ - إن ثمة ترابطا وثيقا بين أبعاد التنمية الخمسة التي يبرزها هذا التقرير وهي: السلام والاقتصاد والبيئة والمجتمع والديمقراطية. ولم تأت هذه الأبعاد اعتباطا، وإنما نشأت من واقع نصف قرن من الجهود العملية والفعلية التي للأمم المتحدة وغيرها مع الحكومات والمنظمات والأفراد. ويرد في الفصل التالي عرض لكيفية تحقيق المزيد من التماسك والتوافق والتعاون من أجل التنمية.

ثالثا - الأمم المتحدة في مجال التنمية

ألف - التعرف على العناصر الفاعلة

١٣٩ - بينما لم تعد الدولة بمفردها العنصر الفاعل الوحيد في مجال التنمية، فإن كل دولة لا تزال تتحمل المسئولية الأساسية عن تنميتها. وسواء عبرنا عن التنمية بأنها مسئولية الدول أو بأنها حق من حقوق الشعوب، فإنها تحتاج إلى قيادة حكومية مؤهلة وسياسات وطنية متجانسة والتزام شعبي قوي.

١٤٠ - ولكن لا يمكن إلا لعدد قليل من المجتمعات، إن وجدت، أن تسعى إلى تحقيق جميع جوانب التنمية دون مساعدة خارجية. فالتنمية تحتاج إلى تعاون دولي وتحتاج إلى أن تساعد عناصر فاعلة أخرى الدول في جهودها. وفي هذا الصدد فإن المساعدة الثنائية المقدمة من دولة إلى أخرى تبلغ في بعض الحالات نحو ٦٢ بليون دولار سنويا. وكثيرا ما تمنح هذه المساعدة في صورة "معونة مشروطة".

١٤١ - ولكل دولة نهج خاص نحو التنمية. وحتى داخل الحكومة الواحدة، كثيرا ما تتناول ادارات مختلفة قضايا التنمية المترابطة. وفي الوقت الحالي، قد يتم تمثيل حكومة ما في منظمة إنمائية دولية تمثيلا متنوعا عن طريق ممثلين لوزارات مختلفة كالزراعة والبيئة والمالية والاقتصاد والخارجية.

١٤٢ - ولقد برزت التنمية كمسعى عالمي حقيقي من حيث نطاق الأفكار والأرصدة والمشاريع والمجموعات المشاركة في التنمية، ونجد أن العناصر الفاعلة في مجال التنمية، من القطاع العام والقطاع الخاص ومن الوطنيين والدوليين، تزداد عددا وتنوعا. كما أن كثرة تعدد العناصر الفاعلة والوكلاء تهدد حاليا بارباك جهود التنمية في بعض المجتمعات. ويتطلب المسعى العام مزيدا من التجانس. وعلاوة على ذلك، لا يزال توزيع الموارد بين مختلف أبعاد التنمية غير متوازن، فكانت النتيجة أن عددا كبيرا من الأنشطة، ولاسيما الأنشطة في مجال التنمية الاجتماعية، لا يزال يعاني نقصا في التمويل. ولذلك يعد التنسيق وتحديد الأولويات أمرين حاسمين نظرا لأن كل من العناصر المختلفة المشاركة له أهدافه وخطته، ودوائره السياسية، وأسلوب عمله، ولذلك فهناك حاجة إلى إقامة نظام للتعاون الدولي لتسهيل تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الخارجية (التقنية والمالية على السواء) من أجل السلام والاقتصاد والبيئة والمجتمع والديمقراطية.

١٤٣ - لقد حدد الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة مجموعة من الأدوار في مجال التنمية تتطلب مستويات جديدة من التنسيق. فوفقا لكل من الفصل الرابع والتاسع والعاشر من الميثاق أوكلت إلى الجمعية العامة، مسؤولية أساسية في مجالي التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي. وقد برزت الجمعية العامة طوال نصف القرن الأول من حياتها، كمحفل عالمي للمناقشة واتخاذ إجراءات عملية بشأن قضايا التنمية التي تؤثر على جميع الدول. ويتحمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الوظائف والسلطات الموكلة إليه بموجب الفصل العاشر من الميثاق، نطاقا من المسؤوليات في مجال دراسة القضايا المتصلة بالتنمية والمبادرة بعرضها وتنسيقها. ويمكن لمجلس الأمن، عن طريق الأحكام الواردة في الفصل السابع، أن يؤثر على مسار التنمية في الدول التي تطبق عليها عقوبات وكذلك في دول مجاورة لها ودول أخرى. والأمانة العامة مصدر جوهري للدعم بما في ذلك تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن احتياجات التنمية في ميادين مثل

تخطيط التنمية وسياساتها والاحصاءات والطاقة والموارد الطبيعية والادارة العامة (يبين المرفق الأول لهذا التقرير النفقات التقديرية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها). ونظرا لتفرق المسئوليات بين مختلف الأجهزة، فإن أهمية التنسيق والتماسك واضحة. وتقوم الأمانة العامة، عن طريق اللجان الإقليمية، بتعزيز تنسيق البرامج المشتركة بين القطاعات والتعاون التقني لصالح الدول الأعضاء.

١٤٤ - وتنفق برامج وصناديق الأمم المتحدة ٣,٦ بليون دولار سنويا على الأنشطة التنفيذية (انظر المرفق الثاني). ومع تقدم عملها، تظهر اتجاهات جديدة. فالاتجاه نحو التمويل المواضيعي والتمويل لأغراض محددة بالذات يثير تحديات وفرصا جديدة أمام برنامج الأمم المتحدة الانمائي لدعم البرامج التي يمكن للحكومات المستفيدة أن تتصدى عن طريقها بصورة متماسكة لجميع أبعاد التنمية البشرية المستدامة. وهناك اتجاه آخر يتمثل في تحول التركيز من التنمية إلى أنشطة الإغاثة. فبالنسبة لعمل برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، بينما يتم حاليا توزيع رقم قياسي من الأطنان لم يسبق له مثيل، فإن نحو ثلاثة أخماس هذا الرقم توجه بالضرورة إلى الإغاثة من حالات الطوارئ في الأجل القصير بدلا من أن توجه من أجل التنمية في الأجل الطويل. وهناك الآن نحو ٢٠ مليون لاجئ و ٢٥ مليون شخص مشردين داخليا مكرهين على ذلك بسبب العنف أو الأزمات الاجتماعية أو الحاجة الاقتصادية في حاجة ماسة للمساعدة. وفي عام ١٩٩٣ أنفقت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين نحو ١,١١٥ بليون دولار لهذا الغرض.

١٤٥ - وللوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة نظمها الأساسية وميزانياتها ومجالس ادارتها. وتقدم مجتمعة، كنفقات صافية، مبلغ ٦,٣ بليون دولار في تدفقات تساهلية و ٧,٨ بليون دولار في قروض غير تساهلية ذات صلة. وتستمد الوكالات المتخصصة نحو ٤٠ في المائة من أرصدتها التشغيلية من برامج وصناديق الأمم المتحدة. وتزودها الدول الأعضاء أيضا بالموارد من أجل مشاريع محددة. وقد أخذت اتجاهات جديدة في الظهور. فعلى مدى الأعوام كان ينظر إلى مؤسستي بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على أنهما تركزان أساسا على القضايا المباشرة المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، تاركة الجوانب الاجتماعية الطويلة الأجل للتنمية لجهات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ولكن التغييرات في مسار وطابع التنمية العالمية دعت الى إعادة تقييم هذا التفرع الثنائي. فأولا أصبح التمييز بين القضايا "المستعصية" و "الهينة" غير واضح. ولذلك فإن مؤسستي بريتون وودز تشاركان حاليا في التنمية الاجتماعية ووضع شبكات للسلامة الاجتماعية بالاقتران ببرامج التكيف. ويشارك صندوق النقد الدولي مشاركة متزايدة في تقديم المشورة والموارد في الأجل المتوسط لتحقيق نمو مرتفع الجودة. والبنك الدولي الآن يأخذ الآثار البيئية في اعتباره عند تقديمه للقروض ويجنب بعض الأرصدة لتمويل الأبعاد الاجتماعية لعملية التكيف. وثانيا، مع زيادة حجم الاقراض والاستثمار الدوليين، أصبحت قرارات الإقراض التي يتخذها البنك الدولي أقل أهمية في تأثيرها المباشر على التنمية، وأكثر أهمية كمؤشرات للثقة الائتمانية تسترشد بها أسواق رأس المال الخاص. وثالثا، قللت المشروطية من حرية الحركة في السياسات التي تتبعها الحكومات الوطنية، وبالتالي زادت من مخاطر عدم الاستقرار الداخلي. واذا ما نظرنا إلى هذه الاتجاهات مجتمعة، فإنها تشير الى ضرورة زيادة التفاعل بين المشورة وتقديم النصح في مجال

السياسة العامة والعمليات القطرية التي تنفذها مؤسستا بريتون وودز، والنهج والممارسات التي تتبعها العناصر الفاعلة الأخرى في مجال التنمية.

١٤٦ - وتشكل الترتيبات والمنظمات الاقليمية ظاهرة آخذة في النمو في العالم وتقدم مساعدة إنمائية تبلغ نحو ٥,٥ بليون دولار كل سنة. والإقليمية ليست متنافرة مع الدولية المعبر عنها من خلال الأمم المتحـــدة ولا هي بديل لها. فالتعاون الاقليمي ضروري للتنمية في كل مكان. وتوفر تجمعات التجارة الإقليمية أسواقا موسعة أمام المؤسسات المحلية، وتشجع الاتفاقات الأقاليمية لتيسير التجارة. ويمكن للمساعدة الإقليمية أن تتناول التنمية عبر الحدود السياسية وأن تلبي الاحتياجات العملية حيثما تنشأ. ويمكن لموارد المياه والكهرباء والنقل والاتصالات والأنظمة الصحية أن تستفيد جميعها من اتباع نهج على مستوى الإقليم. ويمكن للتنسيق الإقليمي أن يوزع عمليات التبادل عبر الوطنية ويسمو على المنافسات البيروقراطية الأدنى مستوى. ولكن الإقليمية تحمل في طياتها أيضا أخطار الحمائية ووجود طبقات متراكمة من البيروقراطية. ويتطلب الأمر إدارة حريصة تكفل أن تيسر الإقليمية قدر أكبر من التنسيق الذي تتطلبه التنمية الشاملة.

١٤٧ - وتنفذ المنظمات غير الحكومية مشاريع تجاوز قيمتها ٧ بلايين دولار سنويا. وغالبا ما تكون المنظمات غير الحكومية، التي نشطت منذ زمن بعيد سعيا الى تحقيق السلام، متواجدة في ساحات النزاع في مرحلة مبكرة حيث تقدم مساهمة هامة في الإغاثة الفورية للسكان المنكوبين وترسي أسسا لتعمير المجتمعات التي مزقتها الحروب. والمنظمات غير الحكومية، ذات الهياكل المرنة والقدرة على تعبئة الأموال الخاصة والتي لديها موظفون ذوو همم عالية، تتمتع بإمكانية ضخمة في مجال تحقيق التنمية. وعلى مدى العقد الماضي، حدث ازدياد هائل في عدد المنظمات غير الحكومية وفي تأثيرها. وتقوم هذه المنظمات بإنشاء شبكات عالمية جديدة مثبتة بذلك أنها عنصر حيوي من عناصر المؤتمرات الدولية الكبرى في هذا العقد. وقد حان الوقت لإقامة علاقة مثمرة على نحو متزايد من المشاورات والتعاون بين أنشطة المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

١٤٨ - وقد بلغت تدفقات الاستثمار الدولي الخاص ١٠٠٠ بليون دولار سنويا، موفرة إمكانية هائلة لايجاد الوظائف ونقل التكنولوجيا وتوفير إمكانيات التدريب وتعزيز التجارة. ويمكن للدينامية الناتجة عن هذه العملية أن تنشط الاقتصادات الراكدة وتعزز الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على المجمع التكنولوجي المتاح للدول من أجل التنمية. وهناك اعتراف متزايد بأن المؤسسات الخاصة تشكل عاملا إيجابيا في تقديم حلول لمشاكل كان من المعتقد سابقا أنها مجال خاص للسلطات العامة. وفي بعض الدول يقوم مشتغلون بالقطاع الخاص، على سبيل المثال، بتقديم خدمات عامة فعالة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والطاقة وتدوير النفايات وإمدادات المياه. ويمكن في عدد كبير من الحالات الاستعاضة عن الاعانات المقدمة الى الشركات المملوكة للدولة باعانات تستهدف جماعات معينة بحيث يمكن تحميل بعض المستعملين التكلفة الحقيقية للخدمات ويمكن أن يعاد توجيه الأموال العامة لتلبية احتياجات أعم.

١٤٩ - وقد بدأت الأوساط الاكاديمية والعلمية منذ قرون مضت في غزل نسيج عالمي من الدراسة والبحوث المثمرة. وتوجد حاليا آلاف من هذه المراكز في كافة أنحاء العالم والتي تكوّن شبكة من الفكر والتجارب والابداع والتبادل الفكري التلقائي ويتعدى نشاطها التخصصات والحدود السياسية، فيعيد تنظيم وإدماج الفئات القديمة أنماط جديدة من المنافع الاجتماعية. وتشكل الأوساط العلمية شبكة على نطاق العالم بأسره ذات اهتمامات أساسية وقيم ومعايير معينة مشتركة. ولهذه الأوساط دور هام في التصدي لمشاكل التنمية الضخمة وتتصدى مراكز العلم والتكنولوجيا للقضايا ذات الأهمية العملية المتعلقة بالحياة اليومية للناس، ويحدث هذا وهي تسعى الى استخدام المنظور الأطول أجلا للإنجازات العلمية والانسانية المتراكمة كي يؤثر على القضايا الحالية. ويمكن للعلم أن يوسع نطاق الخيارات الانمائية عن طريق ايجاد طرق جديدة ومأمونة وبسيطة وفعالة لتنظيم الأسرة وإيجاد مصادر للطاقة لا تضر بالبيئة وتحسين تقنيات الزراعة وتحسين مكافحة الأمراض وبطرق عديدة أخرى. وثمة نقطة أخرى تحظى باعتراف أقل ولكن لها أهمية بالغة، وهي البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية والأداب والفنون فهي لا تثري الوجود البشري فحسب، كما هو معترف به منذ أجل طويل، ولكنها تلقي ضوءا جديدا على عدد كبير من الخصائص والاحتياجات الأساسية للحياة في المجتمع البشري بجميع أشكاله المتعددة.

١٥٠ - المنظمات الشعبية مثل الطوائف الدينية والرابطات المحلية، وجماعات العون الذاتي، تفهم العلاقة المتبادلة القائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتنمية المستدامة. وحيث أنها تتصدى لاحتياجات المجتمعات الصغيرة التي غالبا ما تهمل، فإن عملية التعلم في مجال التنمية لا تتدفق في اتجاهها فقط بل ومن هذا الاتجاه أيضا. وتعاني الرابطات الشعبية والمحلية من انخفاض مستوى التمويل، وكثيرا ما تحتاج الى مساعدة تقنية. وعلى الرغم من أن أن مثل هذا التمويل يجب أن يكون محليا في الأساس، فإن الأمم المتحدة تتمكن من دعم الأنشطة على المستوى الجزئي عن طريق مساعدة المنظمات الشعبية.

١٥١ - إن العدد الهائل للعناصر الفاعلة في مجال التنمية اليوم، والاتجاهات العالمية التي تعكسها أنشطتها، والترابط القائم بين المشاكل وآليات حلها، لتبرز جميعها الحاجة الملحة الى درجة أكبر من الوعي والالتزام.

باء - المعلومات والوعي وتوافق الآراء

١٥٢ - إن مواجهة تحدي التنمية العالمي يتطلب إيجاد وعي مشترك بالأبعاد الكثيرة للتنمية، وتقديرا أفضل لأهمية العناصر المختلفة الفاعلة فيها. ومن شأن رفع مستويات الوعي وتحقيق توافق آراء عالمي أن يخلق ما يمكن وصفه، أدق وصف، بأنه "ثقافة التنمية". على أن تعريف ثقافة التنمية ينطوي على أكثر من مجرد إتاحة الفرصة - على المستوى العالمي - للوصول إلى شبكات المعلومات المشتركة. فثقافة التنمية تعني كما سبقت الملاحظة، النظر إلى جميع الإجراءات في إطار علاقتها بالتنمية. واستنادا إلى ثقافة التنمية العالمية

هذه، وهي تتطور بسرعة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، تصبح الأمم المتحدة محفلا مطرد الفعالية لوضع معايير عالمية للسلوك.

١٥٣ - وعلى عاتق الأمم المتحدة، ذات العضوية العالمية والولاية الشاملة، تقع مسئولية لفت انتباه العالم إلى القضايا ذات الأهمية الأشمل والقدرة على القيام بذلك. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد على لفت الاهتمام إلى المشاكل التي لا تستجيب للحلول السريعة أو السهلة وعلى توفير المعلومات عنها واستمرار الاهتمام الدولي بها. وخلال السنوات القليلة الماضية لم يكن هناك غنى عن الأمم المتحدة للفت الانتباه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات في مجال البيئة والتصدي لأثر التغيير الديمغرافي ولقضية حقوق الإنسان ولتوجيه الاهتمام الدولي على التنمية في جميع جوانبها.

١٥٤ - إن وجود قاعدة سليمة للمعلومات لهو عنصر حيوي في صياغة جميع جوانب السياسة الاقتصادية. ولا يمكن للتخطيط واتخاذ القرار على المستوى الحكومي ومستوى القطاع الخاص أن يكونا فعالين إلا إذا كانت المعلومات المعتمد عليها دقيقة ومستكملة. ولا معنى لمشاركة الجمهور في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا إذا كان الجمهور على علم كاف.

١٥٥ - وما لم تتوفر قاعدة معلومات كافية، يكون وضع الدول غير موات في المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف. إن إتاحة سبل الوصول على المستوى الوطني إلى المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية الدولية أمر لا غنى عنه، ليس فقط فيما يتعلق باتخاذ القرارات المدروسة ولكن أيضا للمشاركة التنافسية والفعالة في الأسواق الدولية.

١٥٦ - وتمثل منظومة الأمم المتحدة، بوصفها جامعا نشطا للبيانات والإحصائيات، مصدرا هاما للمعلومات للدول الأعضاء وإن كان أحيانا لا يُستغل الاستغلال الأمثل في بعض الأحيان. وما برحت منظومة الأمم المتحدة تتصدر الجهود الرامية لتوفير التعاون التقني لإنشاء وتعزيز الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات. وهذه الجهود تلقى تقديرا واسعا ولكنها تحتاج بشكل متزايد إلى الدعم النشط من الدول الأعضاء .

١٥٧ - وترسم المنظمة النهج المشتركة والمقارنة لتنظيم وترتيب البيانات، وتشجع المعايير الموحدة للاتصال التقني، وتعمل على تحسين طرق جمع البيانات، وتيسّر عمليات تبادل ذات المنفعة المتبادلة للبيانات والمعلومات الدولية المفيد لأطرافه، وتساعد على تحليل وتقييم البيانات وتوفر التدريب والمساعدة في استخدام المعلومات.

١٥٨ - وتقوم منظومة الأمم المتحدة بدور رائد في زيادة التعاون الدولي لجمع وتحليل واستخدام البيانات لأغراض التخطيط السكاني والرعاية الصحية. وإدارة دفة الحكم والإدارة العامة وخلق فرص العمل ومسائل الأجور والدخل واحتياجات الرفاهية الاجتماعية - وكلها مصممة لتمكين الشعوب والحكومات من اتخاذ

قرارات مدروسة بقدر أكبر. وتسعى الأمم المتحدة لقياس التقدم البشري قياسا كميا بشكل جديد، بحيث يرسم صورة إحصائية للتنمية البشرية بما يتجاوز قياس الناتج القومي الإجمالي للفرد. وقد بادر تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعادة التفكير في المؤشرات التي تقاس على أساسها التنمية.

١٥٩ - ولا غنى عن الإحصائيات الموثوق بها التي ترصد النشاط الاقتصادي وتتتبع التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دولة ما لاتخاذ قرارات مدروسة وتعتبر أساسا ضروريا للتنمية الوطنية الناجحة. وقد تصدرت الأمم المتحدة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الاتحاد الأوروبي، مجهودا لوضع نظام جديد للحسابات القومية يوفر إطارا يمكن للدول من خلاله اكتساب فهم جديد لإحصائياتها الاقتصادية وذلك تعزيزا لقدرتها على استعمال هذه البيانات.

١٦٠ - ويجري حاليا، من خلال عدد من برامج الأمم المتحدة المختلفة للتعاون التقني، اختبار طرق جديدة في عدد من الدول لجمع ونشر الإحصائيات والمؤشرات البيئية. ويتسم هذا العمل بأهمية بالغة بحكم اتساع الفجوة بين الدول فيما يتعلق بتوافر البيانات ونوعيتها وتجانسها وحرية الوصول إليها. ولا يزال العجز في المعلومات يعطل قدرة اقتصادات كثيرة على اتخاذ القرارات المدروسة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية.

١٦١ - ويُعدّ جمع وتحليل المعلومات شرطا ضروريا، لا لأغراض النقاش المدروس فحسب ولكن أيضا لصياغة حلول عملية ومقبولة. فالمعلومات الموثوق بها والموحدة المعايير توفر اللغة المشتركة التي تمكّن الجميع من المشاركة في ثقافة التنمية. فإذا لم تكن المعلومات موثوق بها أو تعذر توفيرها وتقديمها بشكل ممكن الاستخدام، تعذّر الوصول إلى توافق في الآراء وأصبح العمل الناجح أمرا مستبعدا.

١٦٢ - وقد أتاحت المؤتمرات الدولية العالمية فرصا أمام الدول الأعضاء وغيرها في السنوات الأخيرة للتفكير معا في الخيارات الرئيسية التي تواجه العالم فيما يتعلق بعملية التنمية، مما عزز ثقافة التنمية التي تقوم على التوافق. وهذه التجمعات العالمية تركز على المسائل الاستراتيجية على أعلى المستويات، بما يتيح للدول الأعضاء رسم سياساتها الوطنية بشكل يتسق مع القيم والمبادئ التي يؤيدها المجتمع الدولي ككل. وهذه التجمعات تعطي التوجيه السياسي قوة دفع جديدة للجهود الدولية، بينما تمثل في الوقت ذاته مصدر الالهام والتشجيع للدول والمنظمات والأفراد.

١٦٣ - وقد جاء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالتزام لم يسبق له مثيل من جانب زعماء العالم ازاء مجموعة مشتركة من الأهداف المتعلقة بالمستقبل: جدول أعمال القرن ٢١[١]، وهو أول اتفاق دولي يعبر عن توافق آراء دولي وعن التزام سياسي على أعلى المستويات بالعمل من أجل التقدم البيئي والاقتصادي، وذلك في إطار برنامج للتنمية المستدامة. ومنذ انعقاد ذلك المؤتمر استقرت الاهتمامات البيئية

ضمن التيار الرئيسي لثقافة التنمية. ثم جاء المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ ليزيد من تحديد مسؤوليات الدول الجزرية الصغيرة والمجتمع الدولي في السعي للتنمية المستدامة.

١٦٤ - وعقد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الانسان في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد أكد المؤتمر من جديد، في إعلان وبرنامج عمل فيينا[٢]، على "الحق في التنمية، الذي أقره إعلان الحق في التنمية، بوصفه حقا عالميا وغير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان الأساسية". ومازالت الجمعية العامة منذ اصدار الإعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ الى قرارها تعيين مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الانسان، تؤكد ضرورة الالتزام بالمبادئ الدولية المتفق عليها لحقوق الانسان.

١٦٥ - وسيتصدى مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لتدارس تأثير العوامل الديمغرافية على التنمية وللتحدي المتعلق بخلق تنمية يكون البشر محورها الحقيقي.

١٦٦ - ومن شأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥، الموافق للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن يكون حدثا جامعا ذا أهمية عالمية. فمن الواضح بشكل متزايد أن أي مجتمع العادل لا يمكن أن يقبل مستويات مرتفعة من البطالة. وليس لمجتمع مستقر أن يسمح بحرمان فئات بأكملها من ثمار التنمية. ولاسمكن لمجتمع آمن أن يقوم بدون توفير مظلة للسلامة الاجتماعية لأشد افراده حرمانا. وهناك حاجة لجهد عالمي مثابر يهدف الى رفع درجة الوعي والالتزام السياسي بالعمل الفعال على الصعيدين الوطني والدولي. ويوفر مؤتمر القمة الاجتماعية فرصة لا غنى عنها للجمع بين انجازات الماضي على صعيد واحد متجانس، ثم لتحديد المجالات الجديدة التي تحتاج الى جهد متضافر. وينبغي أن تعمل القمة على رفع خطة، التنمية الاجتماعية إلى نفس المرتبة التي يحتلها النمو الاقتصادي، من خلال دعم الهياكل المؤسسية الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الاجتماعية، وتيسير التنسيق بين عملياتها والعمليات الجارية في المجالات الاقتصادية، وتوفير الدعم المالي الكافي والمساعدات الأخرى.

١٦٧ - وسوف تستمر هذه الجهود في عام ١٩٩٥ في بكين، عندما يعقد المؤتمر الرابع في سلسلة المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة. وقد عملت الأمم المتحدة، من خلال جهود لجنة مركز المرأة التي أنشئت في عام ١٩٤٦، الى حد كبير، للمساعدة على تطوير الأساس القانوني لتعزيز حقوق المساواة للمرأة، كما كانت الأمم المتحدة في الصدارة فيما يتعلق بوضع السياسات والالتزام السياسي والتطوير المؤسسي. ومن المعالم البارزة الأخرى على الطريق ما تم عام ١٩٧٩ من اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهناك الآن ١٣٢ دولة طرفا في الاتفاقية تقدم تقاريرها بانتظام عن تنفيذ أحكامها. كما أوضحت اتفاقية حقوق الطفل وإعلان فيينا الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المعايير المؤسسية

لحقوق المرأة. وينبغي أن تنطلق الرؤية للقرن القادم من هذه الانجازات وأن تبنى على أساسها وأن تعكس بشكل كامل منظورا خاصا بالجنسين.

١٦٨ - وسيناقش مؤتمر الموئل الثاني للمستوطنات البشرية، "قمة المدينة"، الذي سيعقد في اسطنبول في عام ١٩٩٦، برنامج عمل يهدف إلى جعل المناطق الحضرية التي ستعيش فيها الغالبية من سكان العالم، مناطق آمنة وانسانية وصحية وميسورة التكاليف.

١٦٩ - وبالاضافة الى الدول الأعضاء، ينبغي أيضا أن تشمل الجهود الدولية لتعزيز ثقافة التنمية العالمية المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وقد تجلت مساهمة العناصر الفاعلة من غير الدول في ثقافة التنمية، بشكل واضح، في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان. وطالبت المنظمات غير الحكومية والأفراد المهتمون بنصيبهم المشروع في خلق ثقافة تنمية.

١٧٠ - وقد أصبحت عناصر المجتمع المدني داخل الدول، بما فيها الأحزاب السياسية والنقابات والبرلمانيون والمنظمات غير الحكومية، عناصر متزايدة الأهمية في خلق وتوفير التأييد العام لجهود التنمية من جهة والمساعدة الانمائية الملموسة من جهة أخرى. وتشكل المجموعات والحركات غير الرسمية حاليا شبكات تساعد على تشكيل اتجاه السياسة الانمائية وفي تحقيق نتائج عملية في هذا الشأن. ولكي تنجح فلابد لعملية بناء التوافق في الآراء السياسي من أن تشمل الجميع.

١٧١ - ويمكن للعناصر الفاعلة على جميع المستويات أن تساعد على تشكيل محصلة الجهود الدولية المتعلقة بكافة الاهتمامات البشرية الدولية إذا ما أخذت زمام المبادرة وقامت بتسليط الضوء على المسائل التي تستحق اهتماما خاصا، فضلا عن تقديمها حلولا عملية في هذا المضمار. ولن يمكن تحقيق شيء ثابت القيمة إلا إذا تقاسمت الشعوب والحكومات رؤية سياسية واحدة للتقدم وتوافرت لها الإرادة السياسية لتحقيقه.

جيم - القواعد والمعايير والمعاهدات

١٧٢ - لا يمكن القيام بعمل دولي إيجابي إلا عن طريق التعاون. ويوفر القانون الدولي كل من الوسيلة والإطار لتحويل الأفكار والنوايا إلى أعمال. والقانون الدولي، بتقنين حقوق العناصر الفاعلة الدولية وواجباتها والتزاماتها ومبادئها، لا يوفر فقط الأساس الفعلي الذي يقام عليه التعاون، وإنما يحدد كذلك شروط ذلك التعاون وأوجه قصوره.

١٧٣ - ويتمثل جوهر القانون الدولي في صياغة الاتفاقات المتعددة الأطراف، سواء أكانت متجسدة في شكل قواعد غير ملزمة، أو معايير معترف بها دوليا، أو التزامات ملزمة. وبإبراز الملامح السياسية للقضايا

وزيادة وضوحها للملأ، تستطيع الاتفاقات المتعددة الأطراف أن تحفز الاهتمام وأن تصبح آلية تنسيق للعمل. وبإقامة إطار مشترك لمعالجة المشاكل، تستطيع الاتفاقات المتعددة الأطراف أن تعزز التنسيق وتزيد التجانس. وبوضع بارامترات وقواعد أساسية مشتركة، تستطيع الاتفاقات المتعددة الأطراف أن تيسر التفاعل والتبادل على الصعيد الدولي. وبإقامة إطار قانوني وسياسي مشترك للعمل، تستطيع الاتفاقات المتعددة الأطراف أن توفر أساسا راسخا يستند إليه في تقييم ورصد الجهود الدولية. والاتفاقات المتعددة الأطراف، باعتبارها آليات عملية لتحقيق توافق في الآراء وللبحث عن حلول، هي المفتاح للقيام بعمل دولي ذي معنى دعما للتنمية.

١٧٤ - وقد قدمت الجمعية العامة مساهمات هامة عدة نحو وضع إطار دولي للتعاون الإنمائي. فقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ بشأن "خطة للتنمية" يشير في هذا الصدد الى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، والتزام كرتاخينا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل الدول نموا، والاتفاقات والمعاهدات المختلفة المعتمدة بتوافق الآراء، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٧٥ - وتعتبر إثارة الاهتمام والتحول الى آلية تنسيق للعمل الهدف المنشود لكثير من الاتفاقات المتعددة الأطراف. إن عملية تكوين توافق الآراء وتقنين القوانين تبرز الملامح السياسية للقضايا الهامة، حيث إن الدول والمجموعات ذات المصالح تسعى الى تعزيز أو حماية مصالحها ووجهات نظرها وبرامجها عن طريق الاتفاق المقترح. كذلك فإن المداولات والمناقشات الدولية كثيرا ما تزيد وضوح القضايا المطروحة لدى الرأي العام، مما يعمل في أغلب الأحيان على إيجاد نوع جديد من الوعي والاهتمام والمشاركة لدى الجماهير.

١٧٦ - وتشكل المعاهدات والاتفاقيات والمعايير التي اعتمدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مثالا حيا على ما يمكن أن تحدثه عملية تكوين توافق الآراء وتقنين القوانين الدولية من أثر واسع النطاق. ذلك أن سنوات الدراسة والإعداد، والأثر المساعد النابع من اجتماع عالمي على أرفع مستوى، والاتجاه إلى تدوين إجراءات والتزامات معينة، إنما شدت كلها انتباه العالم إلى الحاجة الماسة إلى وقف مزيد من التدهور في بيئتنا وإلى الأهمية القصوى لتحقيق تنمية مستدامة وسليمة بيئيا. وبإدراج الاهتمامات البيئية في جدول أعمال الدول كافة وحملها بذلك على النظر في وضع أحكام واقتراحات، تمخضت العملية عن عمل مفيد وضروري للغاية، وزادت الوعي العام بالقضايا البيئية على نطاق العالم، وأدت، في جميع أنحاء العالم، الى وضع تقييمات قيمة للسياسة العامة بشأن الكثير من المواضيع التي هي موضع اهتمام خاص.

١٧٧ - وتستطيع الاتفاقات متعددة الأطراف أيضا، فضلا عن دورها في إثارة الاهتمام وشحذ الآراء، أن تكون بمثابة آلية تنسيق للعمل. فاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على سبيل المثال، توفر الآن آلية

لمعالجة قضايا التنمية المتصلة بجميع جوانب استخدام البحار ومواردها. ومع تزايد التكنولوجيات الجديدة والرغبة في إيجاد موارد جديدة تزداد قدرة الدول على استغلال موارد المحيطات، وتوفر هذه الاتفاقية إطارا قانونيا عالميا لترشيد ادارة الموارد البحرية، كما توفر مجموعة متفقا عليها من المبادئ يسترشد بها في النظر فيما سيظل ينشأ من قضايا وتحديات عدة. وبدءا بالملاحة البحرية والتحليق في المجال الجوي وانتهاء بحفظ الموارد والتلوث وصيد الأسماك والشحن البحري، مرورا باستكشاف الموارد واستغلالها، توفر الاتفاقية آلية تنسيق للمداولات الدولية وللعمل.

١٧٨ - وفي سياق التعاون الدولي في إطار الاتفاقيات والتفاهمات المتعددة الأطراف، اشتملت الجهود الإنسانية الدولية على أعمال مثل إقامة "ممرات الإغاثة الطارئة"، والاستعانة المتزايدة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للقيام بمهام إنسانية، ومنع قتل المدنيين الأبرياء، والتحقيق فيما يزعم من انتهاكات للقانون الدولي، فضلا عن تيسير تحقيق المصالحة الوطنية. وبتطبيق المجتمع الدولي للقواعد والاتفاقيات والمعايير الإنسانية الدولية من أجل تقوية الأسس العملية للتعاون الدولي، كشف عما تختزنه الاتفاقات المتعددة الأطراف من قدرة ضخمة على أن تكون عاملا دافعا للعمل، وأن تكون وسيلة لتحقيق النتائج المطلوبة.

١٧٩ - ومما يعتبر أيضا جزءا لا يتجزأ من دور القانون الدولي في المساهمة في التنمية قدرته على تعزيز التنسيق في تنفيذ السياسات وزيادة التجانس بين مضمونها وأهدافها. ومن ثم فإن القواعد والمعايير والمعاهدات المتعددة الأطراف تساعد، بشكل مباشر وغير مباشر، على تعزيز هذه الأهداف بأساليب ملموسة وذات معنى.

١٨٠ - وحيثما كان العمل الفردي غير كاف لتحقيق النتائج المرجوة، أو حيثما كان التعاون مع الآخرين قادرا على تحسين فعالية هذا العمل بصورة ملحوظة، يكون التنسيق مستحبا. ففي تنظيم النقل الجوي الدولي، على سبيل المثال، فإن العمل الفردي لن يكون فعالا. كما أن منع استمرار تدهور طبقة الأوزون لا يمكن تحقيقه إلا بالتنسيق بين الجهود والأعمال الفردية. والاتفاقات المتعددة الأطراف الموضوعة لمعالجة هذه القضايا هي، بالضرورة، آليات أساسية لتحقيق التنسيق.

١٨١ - إن تعزيز التجانس والانسجام في عملية رسم السياسات على المستوى الدولي هدف وثيق الصلة ولا يقل أهمية عن سواه. وبقدر ما تطمس الاتفاقات المتعددة الأطراف خيارات معينة في السياسة العامة وتبرز غيرها، فتقلل مدى التباين بين استراتيجيات السياسة العامة عن طريق إيجاد حلول وسط وتوافق في الآراء، بقدر ما تعزز هذه الاتفاقات الترابط والانسجام في عملية رسم السياسات على المستوى الدولي. أما الآليات التي تطبق عن طريقها القواعد والمعايير والمعاهدات ويتحقق من خلالها قدر أكبر من التجانس والانسجام في السياسة العامة فتتمثل في مكافأة ممارسات معينة ومجازاة غيرها، وحظر أعمال معينة وتشجيع غيرها، وترسيخ مبادئ معينة ونبذ غيرها.

١٨٢ - فبتعزيز التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، تعمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بالضرورة، على إبراز بعض الخيارات والسياسات الانمائية الوطنية والحد من خيارات وسياسات أخرى أو محوها. وبوضع معايير خاصة لانبعاثات التلوث، تعمل الاتفاقات المتعددة الأطراف، بالضرورة، على إبراز مجموعة من السياسات الرامية إلى تقييد أنواع أو مستويات معينة من النشاط، وحظر الاستراتيجيات الانمائية أو الصناعية التي لا تتمشى وهذه المعايير. والنتيجة في الحالتين هي تحقيق قدر أكبر من التماسك والانسجام في عملية رسم السياسات على الصعيد الدولي.

١٨٣ - وفي عالم يتزايد فيه التعامل بين الأفراد خارج الحدود الوطنية، فإنه يفضل بشكل خاص أن تكون هناك عمليات ومجموعة من القواعد تنظم العلاقات القانونية الخاصة ذات الطابع الدولي. ذلك أن وضع إجراءات مشتركة والاتفاق على قواعد لتسوية تنازع القوانين لا يساعدان فحسب على تسهيل التجارة، وإنما يسهمان أيضا، بدرجة كبيرة، في بناء علاقات دولية سلمية ومستقرة. وهذه الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون تيسر التعامل والتنمية وتساعد أيضا على تحقيق التجانس الفعلي للعديد من الأنظمة المنشأة بموجب النظم القانونية الوطنية.

١٨٤ - وهناك اتفاقيات دولية محددة تطبق حاليا على عدد متزايد من المعاملات الدولية الخاصة. ففي المجال القانوني، تغطي الاتفاقيات الدولية حاليا موضوعات مثل تبليغ الإجراءات، وجمع الأدلة، وإنفاذ الأحكام القضائية، والتنازع الدولي للقوانين. وفي مجال قانون الأحوال الشخصية، تم التفاوض على اتفاقات دولية هامة. وفي المجال التجاري، تيسر الاتفاقيات الدولية - بل وتعجل تنفيذ - سلسلة عريضة من الأنشطة، بدءا بالمعاملات المالية وانتهاء بالقواعد الدولية لبيع البضائع.

١٨٥ - وتتجلى الأهمية الحيوية للعمل المشترك، بشكل خاص، في الجهود الدولية الرامية إلى وضع قواعد ومبادئ عامة تنظم المعاملات بين الدول. فالاتفاقات المتعددة الأطراف تنص على الاشراف على تنفيذ معايير العمل الدولية وتنظيم ادارة الطرق الجوية وتنظيم استخدام موجات الترددات اللاسلكية الدولية وتيسير التبادل الدولي للبريد ورصد الأحوال الجوية العالمية وتعزيز التعامل الدولي في سلسلة عريضة من المجالات الهامة الأخرى.

١٨٦ - كذلك تجسد الاتفاقات المتعددة الأطراف وتعكس الجهود الحالية الرامية إلى وضع قواعد للتبادل التجاري مقبولة عالميا. فعن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ساعدت الأمم المتحدة الدول النامية في الحصول على معاملة تفضيلية لصادراتها وذلك من خلال إقامة نظام الأفضليات المعمم؛ وشجعت إقرار اتفاقات سلعية دولية وإقرار مبادئ متفق عليها للحد من الممارسات التجارية التقييدية. ويوضح الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("الجات") وجولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي انتهت مؤخـــرا ما يمكن للتعاون المتعدد الأطراف أن يحدثه من أثر في تسهيل التجارة وتعزيز التنمية. فالتقديرات تشير إلى أن التبادل التجاري العالمي سيزداد بما قيمته ٥٠ بليون

دولار، وذلك بفضل الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال جولة أوروجواي. وسوف يلمس المجتمع الدولي بأسره الأثر الايجابي الكبير لهذا العنصر الحافز على العمل والانتاج والتبادل التجاري.

١٨٧ - إن جولة أوروجواي مثال حي على ما للاتفاقات المتعددة الأطراف من أثر إيجابي على التنمية من خلال تسهيل وتعجيل وتشجيع التبادل التجاري الدولي والتجارة الدولية. ومن الأمثلة الهامة العديدة الأخرى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التجارة العابرة للدول غير الساحلية، واتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

١٨٨ - ومن جهة أخرى فإن توفير أساس لتقييم ورصد الجهود الدولية - المبذولة سواء في مجال دعم التنمية أو في مجالات أخرى - إنما يعد أيضا عنصرا رئيسيا من عناصر أهمية التوصل الى اتفاقات متعددة الأطراف. فبفضل الاتفاقات الدولية، تستطيع منظمة العمل الدولية رصد الممارسات العمالية على نطاق العالم. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ضرورة إجراء استعراض دولي للسياسات الوطنية التي تؤثر على تغير المناخ، وعلى اجراء رصد دولي للانبعاثات الصادرة عن الدفيئات. وفي هذه الحالات وفي كثير غيرها، ترسي الاتفاقات المتعددة الأطراف الدعائم وتوفر الأسس اللازمة لجمع المعلومات ومراقبة الالتزام بالتنفيذ وعمليات الإنفاذ.

١٨٩ - وفي ميدان حقوق الإنسان بشكل خاص، تتجلى أهمية الاتفاقات المتعددة الأطراف في وضع أساس لسلوك الدول وإنشاء الحق في رصد وتقييم ذلك السلوك. فهذه الاتفاقات لا تعد فقط معيارا لتقييم السلوك، وإنما توفر كذلك أساسا دوليا متفقا عليه للاشتراك في مراقبة الامتثال. وبذلك فإن الاتفاقات المتعددة الأطراف تمكن المجتمع الدولي من العمل وفق المبدأ القاضي بأن كرامة الإنسان أمر يتعدى الحدود الوطنية وأوجه التمايز بين الدول.

١٩٠ - والواقع أن فكرة كون المجتمع الدولي يحمي حقوق الإنسان الفردية إنما هي إحدى المنجزات العملية والفكرية العظيمة للقانون الدولي. فمن خلال آليات القانون الدولي وإجراءاته، توفر القواعد والمعايير والعهود والمعاهدات الدولية حاليا معيارا للمساءلة وسندا قانونيا للعمل الدولي دعما لحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

١٩١ - وجوهر ما تسعى الاتفاقات المتعددة الأطراف الى تحقيقه هو الاتفاق على تدابير عملية لتنفيذ نهج مشترك لحل المشاكل. فالقانون الدولي، بتوفيره إطارا للتعاون الدولي ، يقدم مساهمة هامة وملموسة للغاية في كافة جوانب التنمية العالمية. ومن خلال التنسيق بين السياسات والجهود المتباينة وتعزيز الأهداف والمقاصد وإقامة القواعد والمعايير والتفاوض على المعاهدات والاتفاقيات، يوفر القانون الدولي وسيلة للتعاون وآلية للعمل في وقت واحد.

١٩٢ - إن للأمم المتحدة، باعتبارها أكبر نصير للقانون الدولي وأهم محفل للتعاون الدولي، دورا رئيسيا في توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وزيادة فعاليته، ولا سيما أن ذلك التعاون منصوص عليه في القواعد والمعايير والمبادئ الدولية. وبموجب هذا الدور، على الأمم المتحدة مسئولية خاصة لتعزيز ودعم المشاركة الفعالة لكافة الدول المعنية، في التفاوض على الاتفاقات أو الصكوك الدولية وتنفيذها ومراجعتها وتنظيمها.

دال - العمليات والالتزام والتغيير

١٩٣ - توفر الأمم المتحدة محفلا لبناء توافق عام في الآراء في المجال السياسي، ووسيلة للتعاون الدولي، ومصدرا لتحليل السياسات وللمعلومات. ولكن الأمم المتحدة، بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، هي أيضا منظمة تنفيذية هامة تعمل على إحراز نتائج عملية.

١٩٤ - وتعمل الأمم المتحدة في دول العالم النامي وفي الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو الدول التي تواجه مشكلات عصيبة، على جلب فوائد التنمية إلى الشعوب مباشرة. وتتخذ هذه الأنشطة المبذولة في الميدان أشكالا عدة. فالمنظمة من خلال برامجها وصناديقها فضلا عن أمانتها العامة تعمل على المساعدة في وضع مبادرات التنمية؛ وتدعم الخطط والمشاريع الإنمائية؛ وتقدم التدريب التقني وتقوم ببناء القدرات؛ وتساعد الحكومات في صياغة استراتيجياتها الإنمائية الشاملة.

١٩٥ - ونظرا لأن الدول الأعضاء تتحمل المسئولية الأساسية عن تنميتها، فإن أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية تنفذ بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية. وتشكل الهياكل الأساسية المحلية جزءا هاما من هذه الجهود. وينفذ أيضا عدد كبير من الأنشطة عن طرق المنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى غير تابعة للدولة، وهناك جهود أخرى تضطلع بها المنظمة مباشرة.

١٩٦ - وتؤدي الأمم المتحدة، عن طريق جهودها في الميدان، دورا بالغ الضرورة، وغالبا ما يكون دورا فريدا. وتساعد الأنشطة الميدانية التي تبذلها المنظمة على وجه الخصوص فيما يلي: ترجمة القرارات الدولية إلى إجراءات واستراتيجيات محلية؛ ودعم المبادرات غير التجارية المفيدة في مجال التنمية؛ والنهوض بالجهود الإنمائية المبذولة في قطاعات حساسة؛ وزيادة مجالات وأنواع جديدة من المساعدة الإنمائية.

١٩٧ - إن التحديات الضخمة التي تواجه البشرية تتطلب تعاونا دوليا، ولكن الاتفاق لا يشكل سوى نقطة البداية على طريق العمل. وتوفر البرامج الميدانية للأمم المتحدة جسرا أساسيا بين صياغة الاتفاقات الدولية العامة وقدرة الدول على ترجمة تلك الاتفاقات إلى إجراءات على الصعيد الوطني. ومن شأن الخبرة والمنظور الشاملين اللذين تتمتع بهما المنظمة العالمية أن يجعلا منها مصدرا حيويا للدعم العملي الذي تعول عليه الدول الأعضاء لدى تصديها للقضايا العامة المشتركة التي تواجه المجتمع الحديث. وبغير هذه

المساعدة، فإن كثيرا من الدول الأعضاء ستفتقر إلى الإلمام بقضايا أو إلى القدرة المباشرة على اتخاذ إجراءات قد تكون لازمة لإحراز التقدم. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ساعدت الأمم المتحدة الدول الأعضاء، التي طلبت ذلك، على تعيين الإجراءات اللازمة وصياغة القواعد والسياسات وإنشاء الآليات لرصد الأهداف البيئية وإنفاذها.

١٩٨ - والأمم المتحدة هي القادرة دون سواها، في عدد كبير من القطاعات الحيوية بالنسبة لاحتمالات التنمية في المستقبل، على تجسيد النزاهة والخبرة اللازمتين لتحقيق النتائج. ومن الأمثلة الهامة على ذلك، السياسات الإنمائية التي تؤثر على الإدارة العامة وأسلوب الحكم والتحولات الديمقراطية. وقد تتردد الحكومات والمجتمعات التي تعترف بضرورة التغيير في التفكير في طلب مساعدة خارجية خوفا من أن تفتح هذه المساعدة الطريق في النهاية أمام ضغط أو سيطرة يأتيان من الخارج، في حين أنه يمكن للأمم المتحدة، أن تنطلق، في عدد كبير من القطاعات الهامة للتنمية، من سجل طويل من الحساسية وعدم التحيز والخبرة في خدمة جهود التنمية الوطنية ومساعدتها على السواء. وهي خدمة سيستمر عدد كبير من الدول الأعضاء في الاعتماد على الأمم المتحدة لتقديمها، وسيتعين على المنظمة أن تظل قادرة على تقديمها.

١٩٩ - وقد أدت أنشطة الأمم المتحدة الميدانية دورا قيما كذلك في ريادة أنواع ومجالات جديدة من المساعدة الإنمائية. فمن التركيز في فترة ما بعد الحرب على توفير خبراء وخبراء استشاريين أجانب لفترات طويلة، يجري حاليا توجيه الموارد بصورة متزايدة إلى تدعيم القدرات والخبرات الوطنية. وبعد أن دللت الأمم المتحدة على مدى الحاجة إلى عدد كبير من مجالات تركيزها السابقة، وعمدت إلى إيجاد مصادر جديدة للدعم، يجب عليها أن تقدر باستمرار إن كانت هناك مجالات معينة من أنشطتها لا تزال تستدعي مشاركتها الكاملة.

٢٠٠ - وبالنسبة للمنظمة ذاتها وللمجتمع الدولي ككل، فإن الأنشطة الميدانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والوجود الإنمائي الفعال للمنظمة في أرجاء العالم بأسره، لهما أيضا مغزاهما الأعم. فالسلطة المعنوية الدائمة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في الشئون الدولية عموما وقدرتها كمؤسسة على استيعاب التحديات البشرية للتنمية والتصدي لها مرتبطتان ارتباطا وثيقا بوجود المنظمة وجهودها في الميدان.

٢٠١ - وبفضل التزام الأمم المتحدة أساسا بالعمل من أجل ترقية البشرية، فإنها توطد بصورة أقوى وأوثق مقبوليتها ومصداقيتها كأداة لتحقيق السلام العالمي. وينهض علم الأمم المتحدة، في أرجاء العالم، رمزا على التزامها لا بإقرار السلام فحسب بل أيضا بتحقيق التقدم. وتدعمت جهود المنظمة عموما بقدر لا حد له بفضل وضوح التزامها إزاء التنمية ومن خلال الأنشطة التي تبذلها لصالحها. ولا يزال هذا الالتزام المعنوي تعريفا لعمل الأمم المتحدة في أعين الناس الذين يعقدون أقصى الآمال على عون المنظمة ويعتمدون عليها. ولا يمكن أن تبنى هذه السلطة المعنوية على مجردات، بل تقوم فقط على خدمات حقيقية تقدم إلى البشر.

٢٠٢ - وعلى صعيد المنظمة بأسرها وفي جميع أنشطتها، تضيف خبرات الموظفين الذين يعملون في الميدان للنهوض بالتنمية مصدرا ثمينا لتحقيق التوازن وتحديد الرؤية وفهم الأمور. وتدين هذه الخطة في حد ذاتها بالكثير لهذا الرصيد الوافر من الخبرة البشرية العملية.

٢٠٣ - وعن طريق مكاتب الأمم المتحدة الميدانية، توضع النظريات على محك التجربة العملية. وتدرس المشاكل في سياق عملي أكثر. ولا يتاح للمنظمة من خلال وجودها في الميدان أن تتعرف على الشعوب فحسب، لكنها أيضا تتعلم مباشرة من الشعوب التي تخدمها.

٢٠٤ - بيد أنه من الواضح أن العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية لا يمكن أن تتناول كل مشكلة من مشاكل التنمية في أرجاء العالم أو تأمل في حلها. ويجب أن تصمم الأنشطة العملية بحيث تحقق نتائج تراكمية وتؤثر على مشاكل معينة ويكون من شأن التوصل ولو إلى حلول جزئية لها أن يعزز احتمالات إحراز تقدم دائم. وخلاصة القول، فإن المفهوم الأساسي الذي ترتكز عليه العمليات المضطلع بها من أجل التنمية هو تجاوز مجرد تقديم الإغاثة في وقت الشدة المحن إلى العمل على إرساء أسس دائمة للتقدم.

٢٠٥ - وقلما يمكن في الأجل القصير إجراء تقييم دقيق للأثر المترتب على استراتيجيات معينة. ولكن التنمية بالنسبة للأمم المتحدة تمثل التزاما طويل الأجل. وقد ساعد الأثر المترتب على الجهود المبذولة على الساحة في إحراز تقدم ملموس. فعلى سبيل المثال، ساعد التركيز على الخدمات الصحية في الميدان على ضمان القضاء على الجدري، وعلى ضمان تحصين الأطفال على نطاق واسع، وتحقيق انخفاض ضخم في معدلات وفيات الأطفال في أرجاء العالم. وساعد الاعتراف بأهمية التراث الحضاري المشترك في إلهام الجهود الرامية إلى حفظ مواقع مثل أبو سمبل، والأكروبوليس وأنغور وات. وأدى الكشف عن الحالة المتردية لكوكب الأرض إلى تغيير في الفكر وبذل جهود ملموسة على نطاق العالم لعكس مسار هذا الضرر أو إصلاحه.

٢٠٦ - وما برح بناء القدرة الوطنية يشكل عنصرا أساسيا من عناصر التقدم. وفي حالات كثيرة أدت الجهود الإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان إلى زيادة قدرة الدول زيادة ملحوظة على بدء جهودها الإنمائية ومواصلتها. وعلى نفس القدر من الأهمية، حال وجود المنظمة في بعض الأحيان دون إرباك الجهود الإنمائية، من خلال سد الثغرات الخطيرة والتعويض عن الهياكل الأساسية المتردية.

٢٠٧ - وقد خلف نصف قرن من التعاون والتدريب التقنيين ميراثا هاما من الخبرة المحلية المتزايدة وإن كان يصعب قياسه. ولهذه المساهمة أهمية حيوية. ذلك أنه ما لم تكن لدى الشعوب القدرة على النهوض بتنميتها، سيظل التقدم متفاوتا ولن تكون التنمية في مأمن.

٢٠٨ - إن الأمم المتحدة، بتهيئتها بيئة وإطارا وفي الأغلب مظلة جامعة للأنشطة الإنمائية، لا تسهم مباشرة في التنمية فحسب ولكنها تيسر أيضا الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها عدد كبير آخر من العناصر الفاعلة. ويمكن أن يساعد الوجود الذي رسخته المنظمة العالمية في هذا المجال على تهيئة مناخ موات للتعاون الإنمائي بقدر أكبر ويولى المزيد من التشجيع للعناصر الفاعلة الأخرى. وفي أوقات التوتر وعدم الاستقرار على وجه الخصوص، يمكن أن يشكل الوجود الدولي الذي تجسده الأمم المتحدة عاملا حيويا في الحفاظ على قوة الدفع نحو التنمية والقدرة على مواصلة مسيرتها.

٢٠٩ - وبصورة أعم، فإن الأولويات التي تحددها الأمم المتحدة غالبا ما توفر الأساس الذي يتيح اهتمام العناصر الفاعلة الأخرى بالتنمية ومشاركتها فيها. وكثيرا ما وفرت الاتفاقات التي تفاوضت بشأنها المنظمة السياق الذي يتيح أيضا مشاركة العناصر الفاعلة الأخرى. وبالنسبة للمنظمة ذاتها وللمجتمع الدولي بوجه عام، يشكل وجود الأمم المتحدة في الميدان رصيدا حيويا في خدمة التنمية.

هاء - تحديد الأولويات والتنسيق

٢١٠ - ينطوي مفهوم التنمية، كما يتجلى في هذا التقرير، على عدة أبعاد مترابطة وعناصر فاعلة متعددة. ولذلك فلابد من تحديد الأولويات والتنسيق.

٢١١ - إن كل بعد من أبعاد التنمية هو أساسي لنجاح جميع الأبعاد الأخرى، وهو أيضا أساسي بالنسبة لصميم مفهوم التقدم الذي يكون محوره الإنسان. ولا سبيل لنجاح التنمية باتباع أي من تلك الأبعاد دون سواه، ولا يمكن استبعاد أي بعد منها من العملية الإنمائية. فبدون السلام، لا يمكن توظيف الطاقات البشرية على نحو منتج على مدار الزمن. وبدون النمو الاقتصادي لن تتوافر الموارد اللازمة للتصدي لأي مشكلة. وبدون بيئة صحية، ستلتهم الإنتاجية أساس التقدم البشري. وبدون تحقق العدالة في المجتمع، ستؤدي التفاوتات إلى استنفاد أفضل الجهود الرامية إلى تحقيق تغير إيجابي. وبدون حرية المشاركة السياسية، لن يسمع للبشر صوت في تشكيل مصيرهم الفردي والجماعي.

٢١٢ - إن وجود الموارد المحدودة والقيود الداخلية والخارجية يعني ضرورة القيام باختيارات وتحديد أولويات. وهناك أوقات قد تؤجل فيها الجهود المبذولة لبلوغ بعض جوانب التنمية. ففي بعض الدول على سبيل المثال، قد يحيق الخطر بالاستقرار السياسي من جراء الآثار القصيرة الأجل الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي.

٢١٣ - ويعد تنسيق الأنشطة والمساعدات أمرا ضروريا لتحقيق أقصى أثر للموارد الإنمائية ولجني الفوائد الحقيقية الناتجة عن تحديد الأولويات. ويعني التنسيق توزيعا واضحا للمسئوليات، وتقسيما فعالا للعمل بين العناصر الفاعلة العديدة التي تباشر التنمية فضلا عن التزام من جانب كل من هذه العناصر

بالعمل من أجل بلوغ مقاصد وأهداف مشتركة ومتوائمة. ويجب أن تسعى العناصر الفاعلة في مجال التنمية إلى جعل جهودها متكاملة ومسهمة في العمل بدلا من أن تكون معزولة أو متنافسة. وفي ضوء ذلك، يجب أن يكون التنسيق هو رائد الإجراءات التي يتخذها كل من هذه العناصر الفاعلة والتفاعلات فيما بينها.

٢١٤ - والخطة التي يجب أن يتعاون على تنفيذها جميع المشاركين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي تشمل السلام والأمن الدوليين والتقدم الاقتصادي والبيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحكم السليم. ويجب أن يكون كل من تلك العناصر جزءا من مسعى واحد. وفي الماضي، أحرز المجتمع الدولي النجاح عن طريق ترتيب الأولويات بالنسبة لموارده وتنسيق جهوده، في مجالات القضاء على المرض ومكافحة المجاعات والعمل على حماية البيئة والسعي إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن اللازم ترتيب أولويات الجهود الإنمائية والتنسيق بين العناصر الفاعلة في مجال التنمية على جميع مستويات العمل. أما القضايا العالمية، مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، فتتطلب التنسيق فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والوكالات. وفي حالات أخرى، يجب أن يركز التنسيق على منطقة محددة أو قطاع معين من قطاعات المجتمع. فالمانحون بحاجة إلى أن ينسقوا فيما بينهم؛ والمستفيدون بحاجة إلى أن ينسقوا في إطار نظمهم الوطنية.

٢١٥ - ونظرا لأن التنمية يجب أن تعتبر مشروعا متواصلا ومتعدد الأوجه وأن الجهود الإنمائية يجب أن تستجيب للاحتياجات والأولويات والظروف الوطنية الخاصة، فإنه لا يمكن لنظرية واحدة أو مجموعة وحيدة من الأولويات أن تنطبق على الجهود الإنمائية لجميع الدول في أي وقت واحد بعينه. ولكن لأن التنمية تقتضي موازنة مستديمة بين الأولويات من حيث التركيز وإعادة تقييم مستمرة للاحتياجات والسياسات، فإن دور الحكومة الصالحة وأهميتها في تعزيز التنمية أمران في غاية الأهمية. ولأن التنمية لا بد أن تكون مجهودا دوليا، فإن مسألة الحكم مسألة قد تتجاوز في أهميتها وتأثيرها الحدود الوطنية لبلد بعينه.

٢١٦ - ويجب أن تقرر الحكومات متى تدعم السياسات الصعبة، ومتى تقاوم الضغوط القوية، الأجنبية منها والمحلية. وصلاح الحكومة يعني التحلي بالحكمة والمسئولية التاريخية بحيث تعرف متى تدع قوى السوق تعمل عملها، ومتى تترك القياد للمجتمع المدني، ومتى ينبغي لها، أي للحكومة، أن تتدخل تدخلا مباشرا.

٢١٧ - ويجب أن تحرص الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على كفالة اتساق البرامج والمشاريع الإنمائية وترابطها. ونظرا الى ضخامة عدد العناصر الفاعلة والخطط في هذا المجال، داخل الدول وكذلك على الصعيد الدولي، كثيرا ما توجد مشكلتا التفتت وانعدام الاتساق. ويتمثل التحدي على الصعيد الداخلي في صياغة رؤية متماسكة وشاملة للتنمية. أما على الصعيد الدولي، فيتمثل التحدي في حشد الجهود والموارد بأقصى قدر من الفعالية دعما للأهداف الإنمائية الوطنية.

٢١٨ - ولدى قيام كل مجتمع ببحث خياراته الإنمائية، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحكمة. فالإقناع لا الضغط هو الأسلوب الذي يحتمل له أن يسفر عن أشد الجهود تصميما وأكثر النتائج دواما.

ولما كانت الحكومات الوطنية هي المسئولة أساسا عن التنمية، فإن الاعتراف بتعقد مهمتها هو المسئولية الأولى للعناصر الفاعلة الدولية التي تدعم التنمية.

٢١٩ - ولا يمكن أن يتحقق نجاح التنسيق إلا إذا اجتمعت الإرادة على العمل معا. وبالمستطاع إيجاد آليات وهياكل لمعالجة حالات الازدواج والتداخل وانعدام الاتساق. ولكن صلاح الآليات والهياكل لا يمكن أن يفرض التعاون أو يكفله، ولا أن يكون بديلا للإرادة السياسية. وما لم يكن المانحون على استعداد للتعاون بدلا من التنافس، وما لم تكن الوكالات مستعدة للعمل كشركاء لا كأطراف متنافسة، وما لم تتوافر الشجاعة لدى المنظمات على قياس نجاح جهودها بما تحرزه من تقدم، ستستمر الازدواجية والتداخل وعدم الاتساق في عرقلة الجهود الإنمائية.

٢٢٠ - ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يفرض أولويات أو نماذج إنمائية على شعوب بعينها. وهذا درس من الدروس التي يجب أن نعتبر بها من الجهود السابقة. ولكن يمكن للمجتمع الدولي بل ويجب عليه أن يحدد أفضل أسلوب لزيادة الموارد الإنمائية الدولية إلى أقصى حد ممكن وزيادة الاتساق والتنسيق فيما بين العناصر الفاعلة في مجال التنمية.

٢٢١ - وتوفر مذكرة الاستراتيجية القطرية وسيلة جديدة هامة لتعزيز التنسيق. فعن طريق هذا النهج، يمكن للدول أن تعمل مع الأمم المتحدة في تصميم المشاريع الإنمائية وتحديد أولويات استخدام الاعتمادات الإنمائية. والتطبيق الواسع النطاق لهذا الأسلوب على المساعدة الإنمائية يمكن أن يحقق أثرا ملموسا. وفي الوقت الراهن، وفي غيبة نهج شامل تمام الشمول يغطي جميع الجوانب الخارجية للتعاون الإنمائي، لا تزال الحاجة ماسة إلى تحديد أولويات الجهود الإنمائية الدولية، الحكومية - الدولية منها وغير الحكومية، وإلى تنسيق تلك الجهود.

٢٢٢ - ويوفر نظام المنسق المقيم آلية قيِّمة لتحسين دمج المساعدة الانمائية في الإطار العام للبرامج القطرية والهدف الذي يرمي إليه المنسق المقيم، مستفيدا من قدرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، هو كفالة دعم القدرات التنفيذية الواسعة النطاق التي تتمتع بها المنظمة دعما تاما للأهداف الوطنية واستغلالها استغلال كاملا في بناء القدرة الوطنية. ويمكن للمنسق المقيم أن يساعد على كفالة أن تكون أعمال البحث وتحليل السياسات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة التنفيذية والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان أنشطة يدعم كل منها الآخر ويعززه على الصعيد الوطني. لذا يجب أن يستمر تعزيز نظام المنسق المقيم.

٢٢٣ - والأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية العضوية وشاملة الولاية، لها دور هام للغاية ينبغي أن تؤديه في تيسير تحديد الأولويات الانمائية الدولية وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين العناصر الفاعلة العديدة في مجال التنمية. وتسهم الأمم المتحدة في الجهود الانمائية بعملها على نشر الوعي والإمداد

بالمعلومات وتوفير محفل لتكوين التوافق في الآراء وبالعمل على زيادة التعاون عن طريق وضع القواعد والمعايير والمعاهدات وبصفة خاصة بوصفها عنصرا فاعلا على الصعيدين العملي والميداني.

٢٢٤ - وفي حين أن تحديد الأولويات والتنسيق اعتباران ضروريان لجميع المنظمات والمؤسسات، فإن هذين المطلبين يتسمان بأهمية حيوية للغاية لكفالة الفعالية في عمل منظمة متنوعة التكوين ومتسعة الولاية كالأمم المتحدة.

٢٢٥ - ويقر ميثاق الأمم المتحدة بالأهمية الخاصة للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، إذ يسند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عاملا تحت سلطة الجمعية العامة، المسئولية الهامة والصعبة والمتمثلة في تنسيق سياسات وأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العديدة. ويوفر المجلس آلية ذات استعداد كاف وإمكانيات قوية للمساعدة على تحديد الأولويات في مجال تخصيص الموارد الدولية المكرسة للتنمية. ويجب ألا يشمل التنسيق الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية فحسب، بل يجب أن يضع في الحسبان أيضا الإجراءات التي تتخذها العناصر غير الحكومية الهامة العديدة الفاعلة في مجال التنمية.

٢٢٦ - وهناك عدد من هيئات الأمم المتحدة يستفيد بالفعل من مشاركة ممثلي المؤسسات التجارية والأيدي العاملة والمستهلكين وغير ذلك من الفئات. وتدعو الحاجة إلى اتباع طرق جديدة لإشراك تلك العناصر الفاعلة في المداولات الجارية على جميع مستويات الجهد الانمائي.

٢٢٧ - وعلى مر السنين، أدى غياب توجيه سياسي واضح من جانب الجمعية العامة وقلة التنسيق والمراقبة الفعالين في مجال السياسات من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى انعدام التجانس والتركيز داخل المنظومة بوجه عام. فعلى جميع المستويات حدث، في صفوف الأجهزة المركزية والبرامج واللجان الإقليمية، تكاثر مطرد في عدد الهيئات الفرعية وتناقص متزايد في تجانس السياسات. بيد أن انعاش المجلس يمكن أن يسهم إسهاما ملموسا في تحقيق مزيد من التجانس والتنسيق في مجال السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٢٢٨ - وتشكل منظومة الأمم المتحدة جهازا لا مثيل له من المعارف والخبرات في متناول الدول النامية. ويستلزم حشد قوى المنظومة معا على المستوى القطري التزاما جديدا بالتنسيق تفرضه وحدة الهدف. وتتوافر للأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشكل آليتها المركزية للتمويل، شبكة عالمية فريدة من المكاتب القطرية، تشكل بنية أساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة في جميع أنحاء العالم، وتمكنها من الاستجابة على نحو مرن وعلى وجه السرعة إلى الأولويات الوطنية المتغيرة.

٢٢٩ - وتشكل مؤسستا بريتون وودز، بوصفهما وكالتين متخصصتين، جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. وهما تمثلان مصادر هامة للتمويل الانمائي ولإسداء المشورة في مجال السياسات. ويزداد نشاط هاتين المؤسستين في تقديم المساعدة التقنية، مما يحتمل معه نشوء تداخل مع الدور التمويلي المركزي

الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي مجالات يرجع الاختصاص فيها إلى وكالات متخصصة أخرى. ويجب أعطاء أهمية خاصة للنظر في الكيفية التي يمكن بها لهاتين المؤسستين وغيرهما من مؤسسات المنظومة أن تتعاون على نحو أوثق على أساس مجالات الميزة النسبية التي يتمتع بها كل منها. وهناك ما يبرر زيادة الاستخدام المنهجي للمساعدة الاستثمارية المقدمة من مؤسستي بريتون وودز في الأنشطة التنفيذية، بأسلوب منسق ومتكامل ويعضد كل منهما الآخر مع تمويل المساعدة التقنية المقدم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة.

٢٣٠ - وقدرة الأمم المتحدة على أن تعكس في سياساتها وأنشطتها أوجه الترابط المبينة في هذا التقرير ستتوقف بقدر كبير على فعالية آلياتها وهياكلها التنسيقية. ولكن الأمم المتحدة ليس بوسعها أن تتخذ قرارات للدول الأعضاء فيها. والهدف من هذه الخطة هو توفير مبادئ توجيهية لإعمال الفكر وللعمل من جانب كل دولة من الدول الأعضاء.

رابعا - خاتمة: أمل التنمية

٢٣١ - تبرز حاليا ثقافة التنمية، والتي ينظر فيها إلى كل بُعد رئيسي من أبعاد الحياة على أنه جانب من جوانب التنمية، وذلك نتيجة لجهد هائل ومُضنٍ. وتتوافر الآن إمكانات للفهم المشترك والعمل التعاوني المنسق على نحو لم يسبق له مثيل.

٢٣٢ - وقد تحقق في السنوات القليلة الماضية اعتراف يكاد يكون عالميا بالحاجة إلى النظر من جديد في السبل التي يمكن بها تحقيق أهداف السلم والحرية والعدل والتقدم في سياق عالمي اعتراه تحول أساسي. ويمكن لثقافة التنمية أن تضع هذه الأهداف في رؤية واحدة شاملة وإطار واحد للعمل. وتنبني هذه الثقافة في أساسها على الالتزام الجوهري المنصوص عليه في الميثاق "كرامة الفرد وقيمته". والأمم المتحدة مؤسسة ليس لها من بديل.

٢٣٣ - وينبغي أن توجّه التنمية صوب كل إنسان في العالم. وفوق هذا لا بد من الاعتراف بأن الأجيال التي ستأتي لاحقا هي جزء من هذا المجتمع الإنساني. ويشهد سجل هذا القرن بالعواقب المدمرة التي تنشأ حينما يطلب إلى الأحياء أن يعانوا الآلام من أجل مستقبل أفضل، أو عندما لا يحفل جيل الحاضر برفاهية من لم يولدوا بعد. وإذا كان أحد هذين النقيضين المتطرفين قد ميز العقود الأولى من هذا القرن، فإن النقيض الآخر قد حجب رؤيتنا في الآونة الأخيرة.

٢٣٤ - وهناك علامات يمكن إدراكها على انبثاق عصر عالمي للتنمية. وتنطوي هذه العلامات على نوع من المفارقة. فالثورتان الزراعية والصناعية يعقبهما حاليا عصر المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة. ويوفر هذا إمكانية لتحرير البشرية من قيود الزمان والمكان والموارد التي كانت تعتبر الماضي

من المسلّمات. ولكن هذه التغييرات تصحبها في الوقت ذاته قوى قديمة تمتحن حالة الإنسانية بطرق جديدة: الكوارث الطبيعية والبشرية، والظواهر الديمغرافية، والأمراض، والمواجهات السياسية، والعداوات الثقافية والدينية، والبطالة، والتدهور الإيكولوجي. وهذه الشرور قديمة قدم الإنسانية ذاتها ولكنها تتخذ حاليا أشكالا وتكوينات جديدة من شرها.

٢٣٥ - وقد تحول المنظور من فهم التنمية على أنها عملية تقتصر على تحويل الأموال والخبرات ممن يملكونها إلى من لا يملكون، إلى مفهوم أرحب يشمل المجهود الإنساني بكامل نطاقه. وأصبح هناك إدراك لوجوب عدم الإضرار برفاهية الأجيال المقبلة باستجلاب الديون التي لا يمكن تسديدها، سواء أكانت ديونا مالية أو اجتماعية أو ديمغرافية أو بيئية. ويساوي ذلك في الأهمية، اعتراف سكان الأرض الحاليين بمسؤوليتهم التي تفرض عليهم أن يستخدموا على أفضل وجه ممكن الأفكار والمُثُل والمؤسسات التي اكتُسِبت بعد جهد مضن وسلّمها إلينا أسلافنا. إن التقدم ليس عنصرا أصيلا من عناصر حالة الإنسان؛ واحتمال التقهقر ليس أمرا غير مستبعد.

٢٣٦ - وإذا ما أريد للمجتمع الإنساني أن يستمر في التقدم، فمن الضروري أن نبني فوق ما سلم إلينا، مع احترامه، وأن ندرك أن الإنجازات الحالية يجب أن تكون متاحة للجميع، وأن نكفل للعمل الذي سنخلفه وراءنا أن ينتصب لا كبناء يحتاج إلى ترميم بل كقاعدة للتقدم في المستقبل. ويجب أن يتجاوز هذا مجرد القول. ومن أجل ذلك، ارفقت بهذا التقرير قائمة بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية (انظر المرفقين الأول والثاني).

٢٣٧ - ومسألة تحقق هذه الرؤية أو عدم تحققها ستقاس بما سيفعله أو لا يفعله هذا الجيل الحالي من شعوب العالم وقادتها بالأمم المتحدة. فهذه المنظمة، التي أنشئت في لحظة شهدت إجماعا فريدا، وكرست لأهداف اتسع نطاقها إلى ما يجاوز أفهام مؤسسيها، وتجسد بها المقصد الأمثل والأشمل لشعوب العالم، وزودت بالآليات اللازمة لتحقيق نتائج عملية، تقف حاليا عند ملتقى الماضي والحاضر والمستقبل.

٢٣٨ - ولا بد من فهم الطبيعة المعقدة للأزمة العالمية الراهنة في مجملها قبل أن يصبح من الممكن القيام بعمل فعال لحلها. إن مفاهيم الأمن الجماعي وحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي والتقدم الاجتماعي للجميع ينال منها حاليا الاستقطاب العرقي والانعزالية والعداء الثقافي والضعف الاقتصادي والاجتماعي. وحتى مفهوم الدولة بوصفها حجر الأساس للتعاون الدولي يناله الضرر حاليا من الذين يعرفون الدولة بطريقة تستبعد الآخرين، وغيرهم ممن يشككون في جدواها وفعاليتها في العالم المعاصر.

٢٣٩ - وهذه الشواغل تراود العقول في ظل تغيير عالمي لم يسبق له مثيل. فالتغيرات الإيكولوجية والتكنولوجية والديمغرافية والاجتماعية تبدو أكبر من قدرات الإدارة الدولية بأشكالها التقليدية. وفي مواجهة هذا التحدي، يصل الأمر بالبعض إلى حد اقتراح هجر المشروع الحديث للتعاون الدولي والارتداد عنه إلى سياسة القوة ومناطق النفوذ وغير ذلك من أساليب الماضي الشائنة والخطرة.

٢٤٠ - ويجب ألا يسمح لهذا بأن يحدث. فالأمم المتحدة، بوصفها آلية رئيسية للتعاون الدولي بين الدول الأعضاء، تتمتع بالمرونة والشرعية وتملك مجالا عالميا للعمل. والأمم المتحدة أفضل وسيلة متاحة لإدارة الوضع العالمي تتوافر لها فرصة معقولة للنجاح، شريطة أن تستخدم بحكمة وكفاءة وثقة.

٢٤١ - وقد وقعت هذه الآلية حاليا أسيرة لدورة تقيدها. فهناك مقاومة للعمل المتعدد الأطراف من جانب الذين يخشون فقدان السيطرة الوطنية. وهناك تردد في توفير الوسائل المالية اللازمة لبلوغ الغايات المتفق عليها، من جانب أولئك الذين يعوزهم الاقتناع بأن الاشتراكات المقررة عليهم فيها فائدة لمصالحهم. وهناك عدم استعداد للمشاركة في العمليات الصعبة من جانب الذين يريدون ضمانات بالغة الوضوح وآجالا محدودة لتلك العلميات.

٢٤٢ - ولن يتمكن المجتمع الدولي من الخروج من أسر هذه الدورة دون رؤية جماعية جديدة وملزمة. ومن ثم فإن المقصود بهذا التقرير هو أن يكون مساهمة أولية في البحث عن رؤية جديدة للتنمية.

٢٤٣ - وقد وصفت في هذا التقرير طبيعة الجهود الإنمائية ونطاقها. وبيّنت أبعاد العملية الإنمائية وكذلك العناصر الفاعلة المشاركة فيها، على أمل أن تنبثق من ذلك رؤية وثقافة جديدتان للتنمية. بيد أن تلك الرؤية، إذا أريد لها أن تحظى بتأييد مطرد، يجب أن تكون مؤسسة تأسيسا راسخا على أهداف والتزامات بشأن التنمية متفق عليها ومعتمدة من قِبل المجتمع الدولي، وعلى سجل من النتائج المحققة الواضحة. والأمم المتحدة بوسعها أن تقدم سجلا كهذا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تستغل ما تتمتع به من نطاق رحب لا مثيل له، وأن تستخدم أيضا ما تنفرد به من إمكانية لتحقيق التكامل بين الأبعاد الكثيرة للتنمية والعناصر الفاعلة المشتركة فيها.

٢٤٤ - وإذا أريد لهذا الأمل أن يتحقق، يجب على كل الأجهزة والكيانات أن تؤدي على أكمل وجه أدوارها التي أسندها إليها الميثاق، وهي أدوار موصوفة بوضوح، ولكنها لم تؤد بعد أداء وافيا على النحو المنشود.

٢٤٥ - وبوسع المجتمع الدولي أن يشرع الآن في تحديد رؤية جديدة للتنمية، مستلهما مقاصد الميثاق ومبادئه الأساسية، وآخذا في الاعتبار الالتزامات والأهداف التي اعتمدتها الجمعية العامة. وبالالتزام العملي لكافة الشعوب للنهوض بثقافة جديدة للتنمية، سيسجل الاحتفال المقبل بمرور نصف القرن الأول على إنشاء الأمم المتحدة نقطة تحول في تاريخ الإنسانية جمعاء.

الحواشي

(١) "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢" (A/CONF.151/Rev.1 (Vol. I and Vol. I/Corr.1, Vol. II and Vol. III and Vol. III/Corr.1)) (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: "القرارات التي اعتمدها المؤتمر"، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(٣) "الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار" المجلد ١٧ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع A.84.V.3) الوثيقة A/CONF.62/122.

(٤) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

المرفق الأول

النفقات المقدرة للأمم المتحدة موزعة حسب المنظمات والقطاعات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، جميع مصادر الأموال[أ]

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	الأمم المتحدة[ب]	اليونيسيف	برنامج الأمم المتحدة الانمائي[ج]	صندوق الأمم المتحدة للسكان	الأونروا[د]	برنامج الأغذية العالمي
القضايا المتصلة بالتنمية عموما	٦٩٣	٤٨	٦٥٨,١			
الاحصاءات العامة	١٦١,٥	١١	١١,١			
الموارد الطبيعية	١١٩,٦		١٧٤,٥			٢٤٢
الطاقة	٦٢,٣		٤٨			
الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك	٣٤,٧		٢٩٤,٥			٣٤٢
الصناعة	٤٩,٩		١٤٧,٧			
النقل	٤٧,١		١٣٥,١			٣٩
الاتصالات	١٥٢,١	٧	٢١,٢			
التجارة والتنمية	٤٥٩,٩		٥٨,٢			
السكان	٧٠,٩	٨	١,٧	٣٢٣,٤		
المستوطنات البشرية	١٠٦,٣	٤	١٠١,١			٢٨
الصحة		١ ١٠٦	١٤١,٥			٢٠٩
التعليم		٢٥١	٧٣			٢٩٦
العمالة			٤٢,٣			
المساعدة الانسانية وادارة الكوارث	٢ ٥١٨,٦	٢٤٨	٨٤,٤		٦٠١,٣	١ ٨٥٠
التنمية الاجتماعية	٣٥٨,٨	١٢٤	٨٨,٥	١٠		
الثقافة			٦,٧			
العلم والتكنولوجيا	٣٥,٣		٨١,٤			
البيئة	٣٧٠,٨	٣	٥٥,٥			
المجموع	٥ ٢٤٠,٨	١ ٨١٠	٢ ٢٣١,٥	٣٣٣,٤	٦٠١,٣	٣ ٠٠٦

حواشي الجدول

المصدر: تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/1993/84).

(أ) تلافيا للازدواجية في الحساب، ترد ضمن أرقام المنظمات المنفذة الأنشطة التي تمولها المنظمات مقدمة التقارير وتنفذها منظمات مبلغة أخرى.

(ب) تشمل هذه الأرقام موارد الأمم المتحدة خلاف الموارد المتاحة خارج ميزانيتها العادية لعمليات حفظ السلم (انظر أدناه)، وتتضمن الأرقام، بالتالي، بيانات هيئات مختلفة، منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، واللجان الاقليمية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويرد بها أيضا مجموع موارد مركز التجارة الدولية، الذي تمول ميزانيته العادية بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من قبل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

ويرد في الجدول بيان التكلفة المقدرة لعمليات حفظ السلم المنفذة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلم الممولة من خارج ميزانية الأمم المتحدة العادية، فلا تتوفر سوى تقديرات سنوية نظرا لطبيعة هذه العمليات. وقد بلغت التكلفة المقدرة لهذه العمليات عام ١٩٩٢، غير المدرجة في الجدول، ٧٠٠ ١ مليون دولار. ويشتمل هذا الرقم على تقديرات جرى تحديدها على أساس التوزيع التناسبي للمبالغ الموافق عليها لفترة الولاية الأخيرة في الحالات التي تنتهي فيها الولاية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأدرجت أيضا التكلفة المقدرة في عام ١٩٩٢ لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، الممولة كلها من التبرعات.

(ج) يتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفتهما من منظمات التمويل، توفير الموارد للتنمية. ويجري الانفاق بواسطة منظمات أخرى، بشكل مباشر من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو بواسطة وكلاء آخرين.

المرفق الثاني

نفقات الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة
وصناديقها وبرامجها، ١٩٩٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١ -	بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١]	١ ٠٢٦,٨
٢ -	بتمويل من الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٣٧,٦
٣ -	بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٢٨,٢
٤ -	بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٧٤٣,٨
٥ -	بتمويل من برنامج الأغذية العالمي[٢]	١ ٥٧٥,٢
٦ -	بتمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة	١٦,٦
	المجموع[٣]	٣ ٦٢٨,٢

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير مرحلي من الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، المرفق الاحصائي، الجدولان باء - ١ وباء - ٥ (E/1994/64/Add.2).

(١) أي الموارد المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك النفقات الممولة من المساهمات التي تقدمها الحكومات على أساس اقتسام التكلفة.

(٢) تشمل نفقات خارجة عن الميزانية يتحملها برنامج الأغذية العالمي، ونفقات مشاريعية لأغراض أنشطة التنمية وعمليات الطوارئ. وتمول هذه الفئة الأخيرة في معظمها من حساب احتياطي الأغذية الدولي للطوارئ ويمول الباقي من الموارد العامة لبرنامج الأغذية العالمي.

(٣) لا ترد ضمن هذا المجموع نفقات الوكالات المتخصصة الممولة من الميزانية العادية (٢٢٥ مليون دولار) ونفقاتها الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية (٧٢٧,٢ مليون دولار).

المرفق الثالث

الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الإنسان

أولا - الجمعية العامة والهيئات المنشأة بمعاهدة التي تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة

اللجان الرئيسية	(اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية)؛ اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية))
الهيئات المنشأة بمعاهدة	(القضاء على التمييز العنصري؛ حقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ القضاء على التمييز ضد المرأة؛ التعذيب؛ حقوق الطفل)
المجموع[1]	٩

ثانيا - المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية

اللجان الفنية	(الإحصاءات؛ السكان؛ التنمية الاجتماعية؛ حقوق الإنسان (بما في ذلك اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات)؛ مركز المرأة؛ المخدرات؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ التنمية المستدامة؛ منع الجريمة والعدالة الجنائية)
الهيئات الدائمة وهيئات الخبراء	(الشركات عبر الوطنية؛ المستوطنات البشرية؛ مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل التنمية؛ المنظمات غير الحكومية؛ البرنامج والتنسيق؛ الموارد الطبيعية؛ التخطيط الإنمائي؛ نقل البضائع الخطرة؛ التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ الإدارة العامة والمالية العامة؛ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ الأسماء الجغرافية)

اللجان الإقليمية	(اللجنة الاقتصادية لافريقيا؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)
المجموع	٧٣[٢]

ثالثا - برامج الأمم المتحدة الأخرى وأجهزتها وصناديقها

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):	المؤتمر مجلس التجارة والتنمية اللجان الدائمة الأخرى للأونكتاد والأفرقة العاملة المخصصة (١١)
برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات:	المجلس الدولي لمراقبة المخدرات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:	المجلس التنفيذي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة:	مجلس الإدارة
صندوق الأمم المتحدة للسكان:	(نفس مجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:	اللجنة التنفيذية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة:	المجلس التنفيذي
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة:	اللجنة الاستشارية
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:	اللجنة الاستشارية

مجلس الأغذية العالمي

برنامج الأغذية العالمي: اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية

المجموع	٢٣
المجموع الكلي	١٠٥

---

(١) بالإضافة إلى ذلك، هناك في الوقت الراهن الهيئات التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وهناك أيضا لجان تفاوضية حكومية دولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، وإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

(٢) يشمل هذا المجموع ٤٥ هيئة فرعية تقدم تقاريرها إلى اللجان الإقليمية.

- - - - -